

511



شرح الزرقاني على منظومة البيقوني، تأليف محمد بن
عبد الباقي الزرقاني - ١١٢٢ هـ. كتبت في القرن
الرابع عشر الهجري - تقديرًا . ٩٦ ق

١٢٣

نسخة جيدة، خطها نسخ واضح، بعض المتن بالحمرة،
طبع .

الازهرية ١: ٣٥١، معجم "مطبوعات ١: ٩٦٧

١ - مصطلح الحديث ١ - الزرقاني، محمد بن
عبد الباقي - ١١٢٢ هـ بد تاريخ النسخ ج - شرح
على البيقونية د - شرح المنظومة البيقونية .

هذه كتاب شرح بيدي
 محمد الزرقاني على المظلة
 المسماة باليقونية
 في منطق الجدل

١٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب شرح الزرقاني على المظلة رقم ٢١٨
 اسم المؤلف محمد الزرقاني
 تاريخ النسخ
 عدد الأوراق ٩٦
 ملاحظات (مخطوطات) القياس ٢٤X٥٥ سم
 ٢١٢

1957

مكتبة جامعة الرياض
 رقم
 الرق
 الرت
 تاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي

الحمد لله العزيز القوي الغافر الذي نصر
اصحاب الحديث وحسنهم في التقديم والتأخير
ورفع قدرهم في مضارع الازمان والمغابر
ووضع لهم يوم القيامة علو الشانهم من نور
منابر الصلاة والسلام على من اندرج تحت
لواء حمده كل كابر وانقطعت بوجوده اوصال
الشرك فاصبح هو دابر وعلى له واصحابه المتقين
على الهدى سواء الاكابر والاصاغر **كما بعد**
فقد سالتني بعض الاخوان افاض علينا وعليهم
جميعا من سمائب الاحسان وجنتنا في فضله

منكر

منكر القول والبهتان ان اشرح له منظومة
البيقوني في مصطلح الحديث طنا منه اني من اهل
ذلك الشأن فطالما امتنعت منه وقدمت
رجلا واخرت اخرى لعلي بان لا بضاعة لي
في العلوم وفي هذا الفن اخرى ثم بدت الي شجها
لعلها تكون لي في القيامة ذخرا ورجاء للدخول
في **حقول** صلى الله عليه وسلم الا اخبركم عن الاجود
الاجود الله وانا اجود ولد آدم واجودهم من
بعدي رجل علم علما فشرع له يبعث امة وجاه
وجل جاد بنفسه في سبيل الله حتى يقتل رواه
الترمذي وابو يعلى والطبراني **وقوله**



صلى الله عليه وسلم ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته
بعد موته علم ما ينشره الحديث رواه ابن ماجه مطولا
وخوفا من مثل قوله صلى الله عليه وسلم من سئل عن
شيء علم فليقله اجمعه الله بجماله من نار رواه ابن حبان
في صحيحه والحاكم وغيرهما وروى ابن الجوزي ان في العلل
مرفوعا كما تم العلم ببلغه كل شيء حتى الحوت في
البحر والطير في السماء وهذه احين الشروع
فيما قصدت وعلى الله اعتمدت وعلى تليسيه اعتمدت
وهو حسبي ونعم الوكيل وكفيلى فيما نعم الكفيل
مقدمة علم الحديث علم بقوانين اى قواعد يعرف
بها احوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف

وعلو

وعلو ونزول وكيفية التحمل والاداء وصفات
الرجال وغير ذلك والسند الاخبار عن طريق
المتن من قولهم فلان سند اى معتد لا اعتمادا
الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه او من السند
وهو ما ارتفع وعلا من سفع الجبل لان السند
يرفعه الى قائله والمتن ما ينتهى اليه غاية السند
من الكلام من المماثلة وهى المباحة في الغاية
لانه غاية السند او من مننت الكش اذا
سقطت خلة بيضته واستخرجتها فكان السند
استخرج المتن او من المتن وهو ما صلب ارتفع
من الارض لان السند يقويه بالسند

ويرفعه وفي الالفة للحافظ جلال الدين السيوطي
علم الحديث ذوقا بين تحت يدي بها أحوال
متن وسنة فذلك الموضع والمقصود أن
يعرف المقبول والمردود والسند الاخبار عن
طريق متن كالسناد لدى الفريق والتمن ما
انتهى اليه السند من الكلام والحديث قيدوا
بما اضيف للنبي قولا او فعلا وتقريرا ونحوها
حكوا وقيل لا يختص بالرفع بل جاء للموقوف
والمقطوع فهو على هذا ايراد الخبر وشهروا
شمول هذين الاثرين **قال المصنف رحمه الله**
نقاه بسم الله الرحمن الرحيم ابداء بالحمد لله

امثالا

امثالا لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
يجب ان يحمد رواء الطبراني وغيره واخرج
الدهلي عن الاسود بن سبيع مرفوعا ان الله
يجب الحمد يحمد به لبيب حامده وجعل الحمد لنفسه
ذكر اولعباده ذخرا واردا بالبسملة بالحمد
وان كان من افرادها لان المقصود على
التسمية لا يسمى حامدا عرفا **صليا على محمد**
مشتق من اسمه تعالى المحمود وقد روى البخاري
في تاريخه الصغير عن علي بن زيد قال كان
ابوطالب يقول
وشق له من اسمه ليحمله

فدوا العرش محمود وهذا أحمد

خير نبي رسلا بالف الاطلاق وهو اشباع

حركة الروي فيتولد منها حرف بحا من لها وثي

بالصلاة على المصطفى امثالا لامر الله والقرآن

ولما قام على ذلك عقلا ونقلنا من البرهان

اما نقلنا فلقوله تعالى ورفعا لك ذكر كراي

لا اذكر الا وتذكر معي كما ورد في خبر مفسرا

عن جبريل عن الله **واما** عقلا فلان المصطفى

هو الذي علمنا شكر المنعم وكان سببا في كمال

هذا النوع انلا بد من مناسبة بين القابل

والمفيد واجسامنا في غاية الكدورة وصفات

الباري

الباري في غاية العلو والصفاء والضياء فاوتت

الحكمة الالهية توسط ذي جهتين يكون له صفات

عالية جدا وهو من جنس البشر ليقبل عن الله

بصفاته الكمالية وقبيل عنه بصفاته البشرية

فلذلك استوجب قرن شكره بشكر الله **وذي**

اشارة الى موجود في الذهن ان كانت قبل التاليف

من اقسام علم الحديث عدة يعني اربعا وثلاثين

بحسب كراخروا راد بالاقسام هنا ما يشمل

الانواع المندرجة تحت الاقسام والافاقسام

الحديث لا يخرج عن ثلاثة كما قال الاكثرون صحيح

وحسن وضعف لانها ان اشتملت من اوصاف

القبول على اعلاها فالصحيح او على ادناها فالحسن
اولم تستمل على شئ منهما فالضعيف ومنهم من لم
يزد نوع الحسن ويجعله مندرجا في الصحيح **وكل**
واحد اتي في النظم وحده اي مع هذه الساملة
لرسمة ببعض الخواص تقرربا على المبتدئ
ولترك الحد استغناء عنه بالمثال **اولها** اي
الاقسام **الصحيح** الجمع على صحة عند المحدثين **وهو**
ماي المبن الذي اتصل اسناده الذي هو حكاية
طريق المتن بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك
المروي من شتيه فخرج المنقطع والمرسل والمعضل
الاتي بيانها **ولم يشذ** لم يدخله الشذوذ **ولم يعمل**

بعدة

بعدة قاذرة كارساله وسواء كانت العلة
خفية او ظاهرة وتقييد صاحب النجبة بالخفية
لم يرد اخراج الظاهرة لان الخفية اذا ازيلت
فالظاهرة اولى لاعلة لم تقدر في صحة **برويه**
عدل هو من له ملحة تخلفه على ملازمة التقوى
والمرواة والمراد بالعدل عدل الرواية وهو
المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وهو
لم يتكابر كبيرة او اصرار على صغيرة والسلامة
مما يحرم المرواة فلا يختص بالذكر المحرور
الفاسق والمجهول عينا او حالا والمراد بالتقوى
اجتناب الاعمال السيئة من شرك او فسق او

بدعة **ضابط** صدرا وهو ان يثبت ما تسمعه
بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وكتابا وهو
صيانته عنده من دسيع فيه وصحة الى ان يوفق
منه واطلق الناظم في الضبط تبعا للعرفان
ولم يقيده بالتام كما فعل صاحب النخبة لانه المراد
كيفية الاطلاق المحمول على الكامل فيخرج الحسن
لذاته المشروط فيه مسمى الضبط فقط هكذا
قرئ شيخ الاسلام وغيره **عن مثله** من اول كسده
الى اخره بان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
او الصحابي او الى من دونه ليشمل الموقوف وغيره
وكان الناظم جعل قوله **معقده** بالرفع عطفا على بيان

في ضبط

في ضبطه **ونقله** بيانا لضابط اي في ضبطه صدرا
ونقله كتابا اي من كتابه هذا ويتفاوت الصحيح في
القوة بحسب ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ
والدور وتحرر مخرجيه واحتياطهم ولهذا
اتفقوا على ان اصح الحديث ما اتفق على اخراجه
البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم
ثم ما كان على شرطهما ثم شرط البخاري ثم شرط
مسلم ثم شرط غيرهما وان صحيح بن خزيمة اصح
صحيح بن حبان وهو اصح من مستدرك الحاكم
لتفاوتهم في الاحتياط فن الرتبة العليا ما
الطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد

كقول البخاري اصح الاسانيد ما رواه مالك
عن نافع عن ابن عمر وهي المعروفة بسلسلة ^{هـ} الله
وجزهوا بان السافعي عن مالك واحمد عن السافعي
لائق اصحاب الحديث على ان اجل من روى
عن مالك السافعي وعنه احمد ولم يقع من ذلك
في مسند احمد على سبعة الاحديث واحد
قال الامام احمد حدثنا السافعي قال حدثنا
مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ^{صلى}
الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض
الحديث وكالزهري عن سالم عن ابيه وكان
سيرة ^{عن عبيد بن رافع العين ابن عمرو}

عن علي

عن علي وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن
مسعود ودون ذلك في الرتبة كرواية بريدة
بضم الموحدة وبالراء مصغرا ابن عبد الله بن
ابي بريدة عن ابيه عن جده عن ابيه ابي موسى
وكحاد بن سلمه عن ثابت عن انس ودونها
في الرتبة كسميل بن ابي صالح عن ابي هريرة و
كالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة
فان الجميع شملهم اسم العدالة والضبط الا
ان في المرقبة الاولى من الصفات المرجحة يقتضي
تقديم روايتهم على التي قبلها وفي التي قبلها من
قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على التالية

وانما قدم ما كان على شرط الشيخين لاتفاق
العلماء على تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف
في ايها ارجح وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح
البخاري في الصحة لان الصفات التي تدور
عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في مسلم
واسد وشرطه فيها اقوى واسد امارحانه
من حيث الاتصال فلان شرطه ان يكون
الراوي قد ثبت لقاء من روى عنه ولو لم
ومسلم اكثر مطلق المعاصفة واما ربحانه من
حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين
تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال

الذين

الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان لا
البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم
من يسيو حقه الذين اخذ عنهم وما روى حديثهم
بخلاف مسلم في الامرين واما ربحانه من حيث
السند وزوال الاعلال فلان ما انتقد عن رجال
البخاري اقل عددا مما انتقد على مسلم هذا
مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل
من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث
وان مسلما تليبه ولم يزل يستفيد منه
ويقتبع اناره حتى قال الدارقطني لولا البخاري
لما راح مسلم ولا جاء قيل هما سواء وقيل بالوقت

فائدة ما اخرج الشيخان او احدهما الخلف
هل يقطع له بالصحة او هي مظونة فخرم
الحمدى وابن طاهر والامام ابو اسحاق
والشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب
الشيخ ابو اسحاق الشيرازى والسرخسى
من الحنفية والقاضى عبد الوهاب المالكية
وكثيرون وصححه ابن الصلاح الى المطمع
بما اسنده لتلقى لامة المعصومة في
اجماعها خبر لا تجتمع امتى على ضلالة لذلك
بالقبول وهذا يفيد علما نظريا لان من
هو معصوم من الخطاء لا يخطئ وقيل

يفيد

يفيد الظن فقط ما لم يتواتر وعزاه النوى
في التقرب للاكثرين والمحققين ورجحه لكن
امام لرواه صاحب النجاة وكذا السيوطى فخرم
بأنه القاطع صوب والله اعلم **والحسن المعروف**
طرقا بالنصب تمييز محمول عن نائب الفاعل
اي المعروف طرقه اي رجال طرقه المعبر عنها
عندهم بالخروج **وعند رجاله** بالعدالة
والضبط مشتهرة وذلك كناية عن الاتصال
اذا المرسل والمنقطع والمفضل والمدلس
يفتح اللام قبل ان يبين تدليس لا يعرف
بمخرج الحديث منها وهذا معنى قول الخطابي

تتحقق هليته غير انه ليس مغفلا ولا كثير
الخطا فيما يرويه ولا متها بالكذب فيه
ولا ينبغي له مفسق اخر غير الكذب اعنه
بما بع او يشاهد وعلى هذا يتنزل جد التمهيد
وثانيهما اي وهو المسمى بالحسن لذاته ما
اشتهر رواه بالصدق والامانة ولم
تصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال
الصحيح عليه ينزل حد الخطابي قال ويزاد
في كل منهما سلامته من التقليل والسذوذ
ومن ان يكون منكرا وحاصله ان المترضي
في حد الحسن انه ما اتصل بقول عدل قل ضبطه

غير

غير شاذ ولا معلل والحسن يشترك الصحيح في
العمل به والاحتجاج عند جميع علماء الفقهاء
كما فيه العراق من كلام الخطابي وعند اكثر
العلماء المحدثين وغيرهم وهو بقسميه ملحق
في الاحتجاج باقسام الصحيح وبان يلحقه رتبة
بل قال ابن الصلاح من اهل الحديث من لا
يغفر نوع الحسن ويجعله منه وجبا في انواع
الصحيح لا ندراجه في انواع ما يحتج به وهو لا
الظاهر من تصرفات الحاكم لكن من سماه
صحيحا لا يكرانه دونه فلهذا اختلاف
في المعنى دون العبارة ويشترك الصحيح ايضا

في تفاوت رتبة فاعلاه ما قبل بصحته كرواية
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومحمد بن
 اسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر والحسن
 المشهور رواته بالعدالة والصدق اشتها
 دون اشتها رجال الصحيح اذا جاء من طرف
 اخرى نحو طريقته من الطرق التي دونها
 صحته فان ساوتها او رجحناها اکتفى بحديثه
 من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره وما
 مر هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي
 من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن
 ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال

قال لولا ان اسق على اثنى لامتهم بالسواك
 عند كل صلاة قال محمد او ان اشتها بالصدق
 والحيانة ووثقه بعضهم لذلك لم يكن متفقا
 حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه فحديثه حسن
 لذاته وبمنا بعة محمد عليه في شيخه هو
 ابو هريرة يرتقى الى الصحة لغيره فقد رواه
 جماعة غير ابي سلمة عن ابي هريرة والمنا
 قد يراونها متابعين له وقد يراونها متابعين
 شيخ الشيخ كما هو مقرر والحديث رواه الشيخان
 من طريق الاعرج عن ابي هريرة فهو صحيح
 لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق

محمد نظر الجبره بوروده من طريق غيره

حسن لذاته من طريقه بقطع النظر عن جبره

بغيره قال العراقي والتمثيل ليس بمطلق هذا

الحديث بل يقتيد كونه من رواية محمد بن عمرو

فوائد الاولى روا الحكم للاسناد بالصحة و

الحكم على الحديث كقولهم اسناد حسن لان

الاسناد قد يصح لشدة رجاله ولا يصح الحديث

لشدته وذاو علة **قال** ابن الصلاح غير ان

المصنف المعتمد منهم اذا اقتصر على قوله صحيح

الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه

فالظاهر الحكم له بانه صحيح نفسه لان عدم

العلّة

العلّة والقادح هو الاصل والظاهر **قال**

العراقي وكذلك ان اقتصر على قوله حسن

الاسناد ولم يعفته بضعفه فهو ايضا محكوم

له بالحسن مراد السيوطي الفينة ما لفظه **الاول**

والقبول بطلقون جيد **الا** والثابت الصالح وجودا

لا وهذه بين الصحيح والحسن **والحسن** وقوله مشبهات من حسن

وهل يخص بالصحيح الثابت **الا** ويشمل الحسن تراخيات

الثانية زيادة رواية الصحيح والحسن مقبولة

أدهى في حكم الحديث المستقبل وهذا ان

لم تناف رواية من لم يزد فان نافت بان

لزم من قبولها رد الاخرى احتج للرجح فان

كان لاحدهما مرجح فالآخر شاذ **الثالثة**
يقع في كلام الترمذي وغيره الجمع بين الصحة
والحسن في حديث واحد وهو مشكل لمقصود
الحسن عن الصحيح فكيف يجتمع اثبات المقصود
ونفيه **واجاب** ابن الصلاح برجوعه الى
الاسناد بان يكون له اسنادان احدهما صحيح
والآخر حسن وبان معناه اللغوي دون
الاصطلاحي وتعبه ابن دقيق العيد في الاول
بالاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح وليس
لها الا مخرج واحد فقد وقع للترمذي ذلك
في مواضع كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن

ابيه

ابيه عن ابي هريرة اذا بقى نصف شعبان فلا
تصوموا قال الترمذي حديث حسن صحيح
لانعرفه الا من هذا الوجه على هذا اللفظ
وفي الثاني يلزم ان الضعيف ولو بلغ الوجه
اذا حسن لفظه انه حسن ولا قائل به ثمرة
اجاب هو اعني ابن دقيق العيد بما حاصله
ان الصحيح لا يقتصر عن درجة الحسن اذ لا
وجود للدرجة العليا وهي الحفظ والاتقان
لا تاف في الدنيا كالصدق فيصح كونه حسنا
باعتبارها فكل صحيح حسن ولا عكس وهذا
موجود في كلام المتقدمين وتعبه ابن بسيد

الناس بان الافراد الصحيحة ليست حسنة
على راي الترمذي لا شراطه في الحسن ان
يروى من غير وجه فلا يصح ان يقال على رايه
كل صحيح حسن ورواه العراقي بان اشتراطه
ذلك حيث لم يبلغ رتبة الصحيح بدليل قوله
في مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب
فلما ارتفع درجة الصحة اثبت له الغرابة
لفرديته وقد اجاب في شرح التلخيص عن اصل
الاشكال بان تردد ائمة الحديث في حال ناقبه
اقتضى للجهل ان لا يصفه باحد الوصفين
فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم

وصحيح

وصحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية
ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه
ان يقول حسن صحيح وعليه فاقبل فيه حسن
صحيح دون ما قبل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وهذا حيث التردد فان لم يحل
تفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث
يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح فقط
والاخر حسن وعلى هذا فاقبل فيه حسن
فوق ما قبل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان
كثرة الطرق تقوى وكما عن رتبة الحسن
واوالمعنى عن رتبة الصحيح **قصرا** فهو الضعيف

وهو اقسام اى انواعا منه درجة تحتها
قال العراقي منها ما هو لقب خاص كاللفظ
والمقلوب والموضوع والمنكر **كثر** جدا كما
اشار له ابن الصلاح وقد هذبها شيخ
الاسلام فقال **ف** فاقد شرط قبول قسم
اى شرط من شروط القبول الشامل للصحيح
والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة
والضبط وفقد السند وفقد العلة بالآلية
والعاضد عند الاحتياج اليه وهي بالنظر
لانتفاء افراد واجتماعا وتفرع منها اقسام
ففاقد واحد منها قسم تحتها تسعة بالنظر

الى

الى اقسام فاقد الاتصال المرسل والمنقطع
والمعطل والى قسم فاقد العدالة الضعيف
والمجهول وفاقد اثنين منها الاتصال مع واحد
الخمس الباقية قسم غير الاول وتحتها ثمانية عشر
لاندرج الضعيف والمجهول تحت فقد العدالة
لانك اذا ضربتهما مع الاربعة الباقية في
الثلاثة الدخلة تحت فقد الاتصال بلغ
ذلك وضم واحد اسوى فقد الاتصال
والاخر الذي معه فهو قسم ثالث تحتها ستة
وبلانيون لانك اذا ضمنت الى اقسام فقد
الاتصال مع فقد العدالة واليهامع الضابط

والىها مع فقد العاضد السند ودمرة والعلة
اخرى وضممت اليها ايضا مع قسم فقد العدة
فقد الضبط مرة وفقد العاضد اخرى حصل
ذلك بل وان ضمنت اليها ايضا اجتماع السند
والعلة حصل ثلاثة اخرى بالنظر الى ما مر
اربعة وثمانون لانك اذا ضمنت الى كل اثنين
من التسعة كل واحد مما بعدها بلغ ذلك
وهكذا اتفعل الى اخر الشروط فخذ فاقد
شروط اخرضه الى فاقد الشروط الثلاثة
السابقة فهو قسم رابع وتحت بالنظر الى
مئة وستة وعشرين لانك اذا ضمنت

كل

١٧ كل ثلاثة من التسعة كل واحد مما بعدها
بلغ ذلك ثم ارتق الى فاقد خمسة فصاعدا
فاعمل الى انتهائك من الشرط الاول وبعد
انتهائك منه ارجع لشرط غير مبدوء به
اولا فهذا قسم سوى الاقسام السابقة ثم
زد عليه فاقد شرط غير الذى قدمته
لثلاث يتكرر ثم تم العمل على هذا المقدار
كما قد شرط الماتى به كما تمت الاول
ثم عد وهكذا الى ان ينتهى عملك وانسار
ابن الصلاح الى كثرة الاقسام جدا بالنظر
الى انه يدخل تحت فاقد كل من الستة اقساما

كناقد العدالة يدخل تحته الضعيف يكذب
راويه او يتهمة او يفسده او يبدعه
او يجهاله حاله وذلك مع كثرة الثقب
فيه قليل الفائدة كما قال شيخنا يعني الحافظ
ابن حجر كغيره ثم اطلال في بيان ذلك بما
انتقد عليه في نقضه بما لا تحمله هذه
الجملة **فائدة** حيث قال اهل الحديث
هذا حديث صحيح او هذا حديث ضعيف
فرادهم فيما لم يروهم عملا بظاهر الاسناد ولا
المطعم بصحة او ضعفه في نفس الامر يجوز
لخطاء والنسب على الثقة والضبط والصدق

على

18
على غيره هذا هو الصحيح الذي عليه اكثر
اهل العلم خلافا لمن قال ان خبر الواحد
يوجب العلم الظاهر نعم ان اخرج السنيان
او اخذهما فاختر كثير من كما حكاها
البلقيني في محاسن الاصطلاح ومنهم
ابن الصلاح وصححه المطمع بصحة ما
تقدم ولا يطلق على اسناد معين انه
اصح الاسانيد مطلقا على الصحيح لان تفاوت
مراتب الصحيح متروك على تمكن الاسناد
من شروط الصحة ويعبر الاطلاع على
ارتقاء جميع رجال ترجمة واحدة الى اعلى

صفات الكمال من سائر الوجوه قال الحاكم
لا يمكن ان يقطع الحكم في اصح الاسانيد
بصحابي واحد قال ابن الصلاح على ان
جماعة من ائمة الحديث خاصوا حق ذلك
فاضطربت اقوالهم بحسب اجتهادهم فقبل
اصح الاسانيد ما لك عن نافع عن ابن
عمر و قبل غير ذلك كما قدمنا ولما فرغ
الناظم من بيان الحكم على المتن والاسناد
بانه صحيح او حسن او ضعيف اخذ في بيان
صفاتها فقال **وما اضيف** اي صافه صحابي
او تابعي او من بعدهما ولو منا الآن **للنبي صلى**

الله عليه وسلم قولاً او فعلاً او تقريراً او
صفة تقريراً او حكماً هو **المرفوع** سواء
انقل اسناده ام لا فدخل فيه المفضل
والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق
دون الموقوف والمقطوع هذا هو المشهور
وقال الخطيب هو ما اخبر فيه الصحابي
عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم او
فعلة فعلية لا تدخل مراسيل التابعين
فمن بعدهم لكن قال الكافط بن حجر الظاهر
ان كلام الخطيب خرج مخرج الغالب من
ان ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم

انما يضيفه الصحابي قال ابن الصلاح ومن
جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلة
المرسل اي كان يقول في حديث رفعه
فلان وارسله فلان فقام على المرفوع
المتصل اي بالنبى صلى الله عليه وسلم
فهو مرفوع مخصوص لما مر ان المرفوع اعم
من المتصل وغيره قال شيخ الاسلام على
ان بعضهم جرى على هذا فقيده المرفوع
بالانفصال وما اضيف **لتابع** قول او فعلا
هو المقطوع حيث خلا ذلك عن قرينة
الرفع والوقف وكالتابعي من دونه قاله

الحافظ

الحافظ ابن حجر **فائدة** قال ابن الصلاح جمع
المقطوع المقاطيع والمقاطع وبهما عبر الخطيب
قال ووجدت التعبير بالمقطوع عن
المنقطع في كلام الشافعي والطبراني
وغيرهما قال العراقي ووجدته ايضا
في كلام الحميدي والدارقطني واما
البردعي فجعل المنقطع هو قول التابعي
والمسند يقع النون لكتاب جمع فيه ما اسنده
الصحابة اي روىه وللاسناد كسند الشهاب
ومسند الفردوس اي اسناد واحد بينهما
والحد يثنى لانه في تعريفه وهو المراد وفيه

ثلاثة اقوال احدها قول الحاكم اني عبد الله
هو المتصل الاسناد من راويه حتى المعطى
كل حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عنه
صلى الله عليه وسلم فهذا اسند متصل
الحال انه لم يبين اى لم يقطع من بان اذا
بعد ومعنى بعد انقطع وزجج هذا
القول الحافظ ابن حجر وغيره وقال ابن
عبد البر المسند المرفوع فهما مترادفان
عنه قال في شرح النخبة ويلزم عليه ان
يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا
كان مرفوعا ولا قائل به وقال الخطيب

هو

هو عنده اهل الحديث ما اتصل اسناده
من راويه الى منتهاه قال العراقي ومقتضاه
دخول المقطوع والموقوف وهو قول التابع
في بعد وكلام اهل الحديث باابه قال
ابن الصلاح واكثر ما يستعمل المسند فيما
جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما جاء عن الصحابة وغيرهم قال شيخ الاسلام
والبائل يقول الحاكم بخط الفرق بينه
وبين المتصل والمرفوع من حيث ان
المرفوع ينظر فيه الى حال المتن دون
الاسناد من انه متصل او لا والمتصل ينظر

فيه الى حال الاسناد دون المتن من افه
مرفوع اولا والمسند ينظر فيه الى الحالين
معافي جميع شرطي الاتصال والرفع
فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمقل
عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع
ومتصل ولا عكس والحاصل انه جعل المسند
من صفاتها معا وان ابن عبد البر جعله من
صفات المتن فاذا قيل هذا حديث مسند
علمنا انه مضى للنبي صلى الله عليه وسلم
قد يكون مرسلا ومعضلا الى غير ذلك
وان الخطيب جعله من صفاته ايضا

لكن

لكن تختص فيه صفة الاسناد فاذا قيل
هذا مسند علمنا انه متصل بالاسناد
ثم قد يكون مرفوعا وموقوفا الى غير ذلك
وما يسمع كل واحد من فوقه يتصل اسناده
الى متناه سواء كان اتصاله للمصطفى
او لصحابي موقوفا عليه **فالمتصل** ويقال
له ايضا الموصول والموتصل باللفظ
والهبة كما نقلها البيهقي عن الشافعي
واما اقوال التابعين اذا انفصلت
الاسانيد اليهم فلا يسمونها متصلة
قال العراقي في حالة الاطلاق امامه

التقييد فجاءت الواقعة في كلامهم كقولهم هذا
متصل الى سعيد بن المسيب والى الزهري
او الى مالك وقد علمت مما قررنا ان للمصنفين
متعلق بمجذوف هو كان وان قوله متصل
اسناده متعلقه بمجذوف لا قوله للمصنفين
لانه مطلق المتصل كما قال ابن الصلاح وغيره
ينفع على المرفوع والموقوف **سلسل** من الاحاديث
قال ابن الصلاح من فضيلة اشتماله على
مزيد الضبط من الرواة قال وخبرنا
السلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال
السماع وعدم التدليس ولكن قلنا

يسلم

يسلم السلسل من ضعف يحصل في وصفه
لا في اصل الحديث **قل** في رسمه باعتبار
الرواة هو ما **على وصفاتي** به رواته
قوليا كان الوصف **مثل اما والله انباني** بالدخ
التي ثم يقول الاخر مثله لك وهو متعارف
بل مماثل كالحكم القولي الممثل بقوله صلى الله
عليه وسلم لمعاذ اني احبكم فقل في ذلك
صلوة اللهم اعني ذكرك وشكرك وحسن
عبادتك فانه سلسل بقول كل من الرواة
وانا احبكم فقل او فعليا ومثله بالسلسل
بالقراءة وبالحفاظ وبالحمدين وبالفهم

والناظم مثل له بقوله **كذلك قد حدثني**
فأما ثم يفعل الآخر مثل ذلك وهو القيام
أو بعد أن حدثني **بسم** بالفتح الإطلاق
 فإن القيام والتسليم وصف فعله وأما الحال
 الفعل فقول أبي هريرة **بسم** بيدي أبي القاسم
 صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله
 الأرض يوم السبت الحديث فإنه منسلس
 بتسبيك كل منهم بيده من رواه عنه وقد
 يجمع الحال القول والفعل كما في حديث
 أنس لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى
 يؤمن بالله وخبره وشعره حلاوة ومن

قال

قال وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على حبيته وقال أنت بالقدر الخ فإنه منسلس
 بقبض كل منهم على حبيته مع قوله ذلك ومن
 السلسل ما توارده فيه رواة على وصف
 سند بما يرجع إلى العمل إما في صيغة الأداء
 كقول كل من رواه سمعت فلانا أو نحو
 كحدثنا أو أخبرنا فلان فإنه ما وقع
 لهم فصار الحديث سلسلا بل جعل الحاكم
 منه أن تكون الفاظ الأداء من جميع الرواة
 دالة على الاتصال وإن اختلفت فقال
 بعضهم سمعت وبعضهم أخبرنا ويعنيهم

لكن الاكثر على اختصاصه بالمقارن في صيغة
واحدة واما فيما يتعلق بزمن الرواية كحديث
بن عباس شهد مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم عيد او بمكانها كالمسلسل بالخاصة
الدعاء في الملتزم او بتأديتها ككون الراوي
اخر من يروي عن شيخه وانواع المسلسل
لا تختص كما قال ابن الصلاح وتقسيم الحاكم
له الى ثمانية انواع انما هو امثلة له ولم يرد
المحصر كما فهمه ابن الصلاح عنه بل كلامه
يؤيد بانه انما ذكر من انواعه ما يد له على
الاقطال وقد يتبع التسلسل في معظمه

الاسناد

الاسناد فقط كالمسلسل بالاولية فان
السلسلة منه تقسم الى سنيان بن عيينة فقط
كالمسلسل قال في النجدة ومن رواه مساسلا
الى انتهاء فقد وهم ونحوه قول العراقي وقد
وقع لنا باسناد متصل الى اخره ولا يصح ذلك
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله من اصح مسلسل
يروي في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف
عزير مروي اثنين او ثلاثة ولو من طبقة
واحدة وافادهم هذا انحاء ان لا يرويه
اقل من اثنين فيخرج الغريب وسمى الغريب
لقلة وجوده من غير بكسر عين مضارع

او لكونه قوي بمحيته من طريق اخرى من غير
يعربفتها كقولها تعالى فعززا بنالك وقد
ادعى ابن حبان ان رواية اثنين عن اثنين
لا توجد اصلا قال في شرح التبعة فان لم
ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا
توجد اصلا لمسلم واما صورة العزيز التي
جودها فوجوده بان لا يرويه اقل من
اثنين عن اقل من اثنين مثاله ما رواه
الشيخان من حديث انس و البخاري
من حديث ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يوم من احلم

حتى

حتى اكون احب اليه من ولده ووالده
الحديث ورواه عن انس قتاده وعبد
العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة
وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن اسماعيل
ابن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة
وليس العزيز شرطا للصحيح خلافا للبخاري للعزيز
واليه يوصى كلام الحاكم وصرح ابن العزيم
في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري
واجاب عما ورد من ذلك بمجواب فيه
نظرا لانه قال فان قيل حديث الاعمال
بالنيات فخرج لم يرو عن عمر الا علقمة قلنا

قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة
فلولا انهم يعرفونه لا نكروه ونعقب بانه
لا يلزم من سكوتهم عنه انهم سمعوه من
غيره وبان هذا الوجه في عمر منع في تفرغ
علمه ثم تفرغ محمد بن ابراهيم به عن علمه
ثم تفرغ يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي هو
الصحيح المعروف عند المحدثين وقد وردت
له متابعا لا يغتر بها وكذا لا يسلم جوابه
في غير حديث عمر قال ابن رشيده لقد كان
يكنى القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط
الجماعة اول حديث مذكور فيه امر

مشهور

مشهور مروي فوق ما ذكرناه ثلاثة كاربعة لكن
في كلام الناطم نظران احدهما الايطا ثنا
وهو الاصح ان ما عرف به المشهور ليس المعروف
فالذي في النسخة وغيرها هو ما له طرق محصو
بأكبر من اثنين يسمى به لشهرته ووضوح
امره نعم قد رويهم كلام ابن منده ما قاله
الناظم فانه قال الغريب كحديث الرهري
وقادة من يجمع حديثهم اذا انفرد الرجل
عنهم بالحديث يسمى غريبا مروي عنهم رجالان
او ثلاثة واشتركوا يسمى غزيرا فاذا روي
الجماعة عنهم حديثا يسمى مشهورا وهذا ليس

يصح فيما قاله الناظم فقد قرئ شيخ الاسلام
على ما يفيد ان المراد بالجماعة في كلامه الثلاثة
فأفوق اللهم الا ان يجاب بان لفظ فوق
مقدمة من تاخير والاصل ثلاثة ففوق
على حد ما قيل في قوله تعالى فان كنفسا
فوق اثنين ثم المشهور هو المستفيض عند
جماعة من الفقهاء لا انتشاره وفيه في
الناس وبعضهم عاير بينهما بان المستفيض
يكون في ابتداءه وانتهائه سواء والمشهور
اعم من ذلك بحيث يشمل ما اوله منقول عن
الواحد **فوائد** الاولى قد يكون لحد

عشر

عشر فاشتهروا لحد يثنى الاخر في ثلاثة
السابقون يوم القيامة فهو عن النبي
صلى الله عليه وسلم رواه عنه حذيفة وابو
هريرة ومثله عن ابي هريرة رواه عنه
سبعة ابو سلمة بن عبد الرحمن وابو حازم
وطاوس والاعرج وهمام وابو صالح وعبد
الرحمن مولى ام البرثن **الثانية** وصفا لحد
بالعز والاشهر وكذا بالقرابة فيافي
الصحة ولا الضعيف بل قد يكون كل من
الثلاثة صحيحا والمواد به ما يشمل
الحسن وقد يكون ضعيفا لكن الضعيف

في الحرب أكثر من ذكره جمع من الأئمة
تبع الغريب كما يأتي فالصحيح المشهور كحديث
أن الله لا يقبض العلم وحدث من أتى الجمعة
فليغتسل والمشهور لم يصح كحديث من
بشرني بخروج آذا ربشرته بلجنة حديث
نخرجكم يوم موصوكم فانهما مشهوران
ولا أصلهما والمشهور الضعيف كثير
وسياق أن شاء الله أمثلة العجب ولم
يصل العراقي للعزير مع نقله مع الأئمة
أنه يكون منه الصحيح والضعيف تنعقا
على عدم ذكر ابن الصلاح أنه يكون

منه

منه ذلك **الثالثة** قسموا المشهور إلى
شأن مطلق بين المحدثين وغيرهم كحديث
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
إلى ما هو مشهور عند المحدثين كحديث
أفان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت
شهر بعد الركوع يدعو على رعو وركوان
فهذا حديث اتفق عليه الشيخان من
رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز بكسر
اليم فسكون الجيم ففتح اللام بعد هاء
عن أسس وراه عن أسس جمع غير أبي مجلز
ثم عنه جماعة غير التيمي عن أسس ولا يسلط

ثم جماعة عن النبي حيث اشتهر بين المحققين
أما غيرهم فربما استغربه لأن الغالب رواية
النبي عن أنس بلا واسطة وهذا بواسطة
ونفسهم المشهور أيضا إلى متواتر وغيره فكل
متواتر مشهور ولا عكس وإن غلب المشهور
في غير المتواتر وهو ما رواه جمع عن جمع
بلا حصر عدد معين ولا صفة مخصوصة
بل بحيث يبلغون جدا تحيل العادة توافهم
على الكذب بالحديث من كذب على متعمدا
فليتبوا مقعده من النار فقد رواه من
الصحابة مائة وثلاثون منهم العشرة المبشرين

بالجنة

بالجنة بما جمعه المزي وقيل نحو الثمانين و
استبعد العراق وكحديث مسح الخف فقد
رواه سبعون من الصحابة منهم العشرة
أيضا ونص على قواتره بن عبد البر وكحديث
رفع اليدين في الصلاة فقد رواه نحو حسين
صاحبيا منهم العشرة أيضا وجعل بن الحزري
متواترا إلى غير ذلك من الأحاديث قد عرفت
بن الصلاح عزه و غيره عامه ممنوع وقد
نسج عليه وعلى غيره في شرح النخبة لا
والمتواتر بشرط المتقدمة يفيد العلم
الضروري وهو الذي يضطر إليه الأناس

بحيث لا يمكن دفعه هذا هو المقتضى وقيل
لا يفيد العلم الا نظريا قال في شرح النجاة
ليس بشئ ثم اطل في رده وما تقدم انه
لا يحصر عدد معين هو الصحيح منهم من
عينه في اربعة وقيل في خمسة وقيل في
سبعة وقيل عشرة قال السيوطي وهو
الاوثر عندي وقيل في اثني عشر وقيل
في اربعين وقيل في سبعين وقيل غير
ذلك قال الحافظ بن حجر ومسلم كل
قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد
فاذا العلم وليس بلان ان يطرد في

غير

غير الاحتمال الاختصاص انتهى والله
اعلم **معنعن** هو ما رواه بلفظ عن دون
بيان للتحدث او الاخبار او السماع كما
اسا واليه بقوله **عن سعيد** **وعن كرم**
فاستغنى بالمثال عن الحد واختلوا في حكم
الامسناد المعنعن فالذي صححه جمهور
المحدثين وغيرهم انه من المتصل بشرط
سلامة معنعه من المدليس بشرط
بوث ملاقاته ممن رواه عنه بالصفة على
ما ذهب اليه البخاري وشيخه بن المديني
وغیرهما من ائمة المحدثين ومسلم لم

يشترط الثاني بل اكتفى بثبوت كونهما
في عصر واحد وان لم يثبت في خبر قط
انهما اجتمعا او تشافها لكن قال ابن الصلاح
فيما قاله مسلم نظري لانهم كثير ما يرسلون
عن عاصروه ولم يلقوه فاشترط اتيهما الخبر
الغنية على السماع واشترط بين السماع
طول الصحبة بينهما وابو عمرو الداني كونه
معروفا بالرواية عنه والقاسمي يذكر
ادراكا بينا وقيل المعنعن من المرسل والمنقطع
وان لم يكونا روييه مدلسا حتى يظهر اتصاله
بمجيئه من طريق اخر انه سمعه منه لان عن

لا تشترط

لا تشترط بشي من انواع التحمل فالنوي
وهذا امر دود باجماع السلف **فانه كان**
الاولي قال الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى
قد تردد عن ولا يراد بها بيان حكم اتصال
او انقطاع بل ذكر قصة سواء ادركها
ام لا بتقدير محذوف اي عن قصة فلاذ
او مثاله او نحوه لكه مثاله ما رواه
ابن ابي خزيمة في تاريخه عن ابيه قال
حدثنا ابو اسحاق عن ابي الاحوص انه
اخبره بذلك وان كان قد لقيه وسمع
منه لانه يستعمل ان يكون قد اخبره بعد

قتله وانما اراد نقل ذلك بتقدير مضاف
مخدوف كالتقرير **الثانية** ذهب جمهور العلماء
ومنه مالكة كما حكاها في التمهيد عنهم الى
التسوية بين الرواية بالعتبة وبين الرواية
بلفظان فلا فاقا قال كذا او لا اعتبار بالحرف
والالفاظ انما هو باللقاء والمجالسة
والسمع والمشاهدة مع السلامة من التدليس
وقال البرقي انه محمول على الانقطاع حتى
يبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جملة
اخرى قال بن عبد البر ولا معنى لهذا
لاجماعهم على ان الاسناد هو المتصل

بالفحة

بالصحابي سواء قال فيه قال او ان او عن
ان سمعت ومن ثم قال العراقي الصواب
ان من ادرك ما رواه من قصة وان لم
يعلم انه شاهد بشرط السلامة من التدليس
يحكم بحديثه بالوصل سواء رواه يقال او
عن او ان او يذكر او فعل او نحوها ومن
لم يدرك ذلك صحابيا كان او تابعيا
فمن مرسل صحابي او تابعي او منقطع ان لم
يسنده من رواه عنه والافتصل سواء
سرى بعن او غيرها فمذقاعة يعمل
بها وبهم ما فيه **اولم** بسم بالحزم اي لم

يسمى ذلك الراية رجلا او امرأة في الحديث
وفي الاسناد وفائدة معرفة المبهمة في الحديث
الجمالة لاسيما الجمالة التي يروى معها الحديث
حيث يكون الإبهام في الاسناد وقد صنف
في ذلك الخطيب وغيره ومن امثلة ذلك
ما رواه الشيخان من حديث عائشة ان
امراة سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن
غسلها في الحيض قال احدى فرصة من
مسك فتطري بها الحديث فهذه
المرأة هي اسماء كافي رواية مسلم وفي
نسبها خلاف فقيل بنت يزيد بن السكن

الانصاري

الانصاري وقيل بنت سكر وهو الذي
في مسلم قال العوفي وهو الصواب قال
النووي في مسنده يحتمل ان القصة جرت
من امرأتين في مجلس او في مجلسين ومن
المبهمة بن فلان غير مسمى مثاله ما رواه
اصحاب السنن الاربعة من حديث يزيد
بن ميثبان قال انا ابن مريح الانصاري
ونحن نعرفه فقال اني رسول رسول الله
اليكم يقول لكم قفوا على ساجدكم الحديث
ومريح بكسر الميم فراء ساكنة فوحدة مقو
فعين موهلة قيل في اسمه يزيد وقيل زيد



وقيل عباد الله ومن ذلك عم فلان مثاله
 ما رواه النسائي من رواية علي بن يحيى بن
 خالد عن أبيه عن عم له يدرك حديث
 المسيبي صلة العم لهم رفاة بر نافع كما
 سمي في أبي داود ومن ذلك عمه فلان مثاله
 ما رواه النسائي أيضا من رواية حصين بن
 محصن عن عمه له أنها اتت النبي صلى الله
 عليه وسلم لها حاجة الحديث باسم عمته أما
 ومن ذلك زوجة فلان مثاله حديث الصحيح
 جاءت امرأة رفاة القرطبي قيل هي ثيباء
 بالتكبير وقيل بالتصغير وقيل هي مهيبة ومن
 ذلك

ذلك زوج فلانة حديث سبيعة الأسلمية
 أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال ^{سعيد}
 بن خولة ومن ذلك بن أم فلان كقول أم
 هاني زعم بن أمي أنه قاتل رجلا أجرة
 ابن أمها وهو شقيقها على كما هو من رواية
 الموطاء وكان أم مكتوم هو عبد الله بن أبي
 أو عمرو بن قيس وزوج البخاري وابن جابر
 الأول **وكل ما** أي حديث **قلت رجاله** أي عدد
 رجال أسناده **علا** أي عرف عددهم بأنه
 العالي وقسم خمسة أقسام الأول أنها
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد

التلخيص بالنسبة الى سند اخر يرد به ذلك
الحديث بعينه بعد كثير وهذا هو العلم
المطلق فان صح سنده كان الغاية القصد
فاما اذا كان مع ضعف فلا تنافي الى هذا
العلم سيما ان كان فيه كذاب تاثيرها ان
ينتهي الى امام من ائمة الحديث ذي صفة
عليه كالحفظ والضبط والتضعيف وغير
ذلك من الصفات المقتضية للترجيح كسبعة
وما لك والنووي والمستأفعي والبخاري
ومسلم ونحوهم وهذا هو العلم النسبي
تأثيرها وهو نسبي ايضا العلم المقيد بالنسبة

الى

الى رواية الصحيحين مثلا والسنن الاربع
اذا الراوي لو روى حديثا من طريق كتاب
من الستة لوقع انزل مما لو رواه من غير
طريقها وقد يكون عاليا مطلقا ايضا كحديث
بن مسعود مرفوعا يوم كلم الله موسى
كان عليه جبة صوف الحديث فلورواه
الراوي من حقه ابن عرفة بن خديفة يكون
اعلى مما رواه من طريق الترمذي على بن
جعفر عن خلف فهاهنا مع كونه علوا نسبيا
مطلقا اذا لا يقع هذا الحديث اليوم
اعلى من روايته من هذا الطريق وسمى

بن رقيق العيد هذا القسم علوا للترجيل
لانه يكون نازلا بالنسبة للنبي صلى الله عليه
عليه وسلم وعاليا بالنسبة للكتاب المنقول
منه وفي هذا القسم تقع الموافقات ولا
بدال والمساوات والمصالحة فالموافقة
الوصول الى شيخ احد المصنفين عن غير
طريقه مثاله حديث رواه البخاري عن
محمد بن عبد الله الانصاري عن حميد عن
انس مرفوعا كتاب الله العتاق فاذا
رواه الراوي من جزء الانصاري تقع
موافقة للبخاري في شيخه مع علو درجة

وكحديث

وكحديث يرويه البخاري عن قتيبة عن مالك
عن مالك فلورواه واو من طريقه كان بيده
وبين قتيبة ثمانية ولوروى هذا الحديث
بعينه من طريق ابى العباس الساج كان بيده
وبين قتيبة سبعة والبدال الوصل الى
شيخ شيخه كذلك كان يقع للراوي ذلك
الاسناد بعينه من طريق اخر الى القسبي
عن مالك فيكون القسبي بديل لقيه عن
قتيبة ومن امثلة حديث بن مسعود
السابق قال الحافظ بن حجر واكثر ما
يعتبرون الموافقة والبدال اذا قارنا

العلو والافاسمها واقع بدونه ونحوه
لشيخ العراق والمسوات استواء عدد
الاسناد من الراوي الى اخر الاسناد بان
يكون بين الخرج وبين النبي صلى الله عليه
وسلم في المرفوع او الصحابي او من قبله
في غير الشيخ احد الستة وجزم العراقي
وغيره بان المسوات منقوضة الان الا
بان يكون عدة ما بين الراوي وبين
النبي صلى الله عليه وسلم عدة ما بين الائمة
الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم
قال في شرح النجاة فيكون مساواة

بعض

يقطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد
الخاص انتهى ووقع للعراقي من ذلك حديث
قال النسائي مروى عن علي بن النعمان
نكاح المتعة وبينه وبين النبي صلى الله
عليه وسلم عشرة ورواه العراقي من طريق
غير النسائي فوقع له ان شيخه فيه مساواة
وكانه ملحق بالنسائي وصافحه والمصافحة
الاستواء مع قليل ذلك المصنف على
الوجه المشرح او لا سميت مصافحة
بحر بان العادة ان المتلاقيين يتصافحان
الرابع من اقسام العلو تقدم وفاة الراوي

على وفاة داود اخرج عن ذلك الشيخ مثال من
 سمع سنن ابي داود وعلى الزكي عبد العليم
 اعلى من سمعه على النجيب الحوافي ومن سمعه
 لا على النجيب اعلى من سمعه على ابن خطيب المزة
 والخرين البخاري وان اشترك الاربعة
 في روايته عن شيخ واحد وهو بن طبرزد
 لتقدم وفاة الزكي على النجيب وفاة النجيب
 من بعده ثم هذا من العلو المفاد من مجرى
 تقدم وفاة الشيخ لامع التفاوت لشيخ
 اخر فقد اختلف في وقته فيل يكون
 تحسین سنة مضت بعد وفاته وقيل

ثلاثين

ثلاثين سنة خامس الاقسام علو الاسناد
 تقدم السماع لاحد روايته بالنسبة لراو
 اخر مساوكة في السماع من شيخه او لراو
 من رفيق شيخه فالاول اعلى وان تقدمت
 وفاة الشيخ **وضد** اى ضد ما قلت جاله
 وهو ما كثر رجاله هو **ذاك الذي قد نزل**
 اى هو المعروف عندهم بالنازل واقسامه ثمانية
 خمسة اى فان كل قسم من اقسام العلو
 يقابلها قسم من اقسام النزول كما قاله ابن
 الصلاح خلافا لمن زعم ان العلو قد يقع
 غير تابع للنزول **فان** **ان** الاصل الاسناد

خصيصه فاضلة من خصائص هذه
الامة قال بن المبارك الاسناد من الدين
ولولا الاسناد لقاتل من شاء ما شاء وقال
ايضا مثل الذي يطلب امره فيه بلا اسناد
كمثل الذي يرتقى السطح بلا سلم وقال
النووي الاسناد سلاح المؤمن فاذا لم
يكن معه سلاح فباي شيء يقاتل الثانية
طلب العلوي السند او قدم سماعه
الراوي او وفاته سنة عن المسافر قال
محمد بن اسلم الطوسي قرب الاسناد
او قال قربة الى الله عز وجل وقال الحاكم

ان

ان طلب العلو سنة صحيحة مستحبة في ذلك
بخبر انس في مجيئ ضمام بن ثعلبة الى النبي صلى
الله عليه وسلم ليسمع منه مسافة فسمع
من رسوله اليه اذ لو كان طلب العلو غير
مستحب لا نكر عليه صلى الله عليه وسلم
سؤاله عما اخبر به رسوله ولا امره بالاقصا
على خبر رسوله لكن قال ينبغي الاسلام
فيه نظر بحول يكون انما جاءه وساله
لانه لم يصدق رسوله او انه اراد
الاستنبات لا العلو والعلو افضل خلافا
لما حكاه بن خلد عن بعض اهل النظر

ان النزول افضل لانه يجب على الراوى
الاجتهاد في متن الحديث وقادينه وفي الناقل
وتعديله وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه
ثوابا وهذا كما قال ابن الصلاح مذهب
ضعيف الحجة قال بن دقيق العيد لان كثرة
المنسقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعاة المعنى
المقصود من الرواية وهو الصحة او الى
وايدى العراقي بانه بمثابة من يقصد السجدة
لصلاة الجماعة فيسلك طريقا بعيدا لكثرة
الخطا وان اداه سلوكها الى فوات الجماعة
التي هي المقصود من الحديث التوصل الى صحة

وبعد

وبعد الوهم وكما اكثر رجال الاسناد تطرق
اليه المخطا والمحل وكلما قصر السند كان
اسلم اللهم الا ان يكون رجال السند
النازل اوثق او احفظ او افاقه او كونه
متصلا بالسماع وفي العالي حضورا واجابة
او مناولة او تساهل من بعض رواة في الحل
قال نزول حيث انه ليس بمذموم ولا منقول
بل هو فاضل كما صرح به السلي وغيره قال ثلثين
والنازل حيث انه هو العالي في المعنى عند النظر
والتحقيق وبناء على ذلك العراقي بقوله **ثلاثة**
وحديثه مذموم بالمعنى **ثلاثة** والصحة العلية عند النظر

وقال السلفي ليس حسنا الحديث قرب رجال **✽**
✽ ✽ ✽ ✽ ✽ عند ارباب علمه التقاد **✽ ✽ ✽**
فلعل الحديث عند اولي الح **✽ ✽ ✽** والافتاح **✽ ✽ ✽**
والله اعلم **وما اصفته الى الاصحاب** اى قصته
عليهم فلم تجاوزه عنهم الى النبي صلى الله عليه
وسلم من قول **او فعل** لهم ونحو ذلك وحلا
عن قرينة الرفع فهو موقوف سواء اصل
اسناده ام انقطع واشتراط الحاكم اتصاله
بشاذ وقوله **ركن** اى علم تحلة للبيت والواو
في كلامه للتقسيم وهو فيه اجود من او وقت
لجنى الفقهاء الشافعية الموقوف الاثر والمرفوع

المخبر

المخبر فاما المحدثون فقال النوري انهم يطلقون
الاثر على الموقوف والمرفوع واما ان استعملت
الموقوف فيما جاء عن التابعين فن بعد هم فتيه
بهم فقلت موقوف على عطاء على طائوس او
وقفه فلان على مجاهد ونحو ذلك موقوف
على مالك على الثوري على الاوزاعي
ومحل كون ما اضيف للصحابي موقفاً حيث
كان للرأى فيه مجال فان لم يكن للاهتمام
فيه مجال ظاهر فهو مرفوع وان احتمل الحذف
الصحابي عن اهل الكتاب تحسينا للظن به
ونفس ويجمع على مراسيل ومراسيل ما خرد

من الاسناد وهو الاطلاق لقوله تعالى انا
ارسلنا الشياطين على الكافرين فكان المرسل
اطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواته فهو
ما منه الصحابي سقط بان رفعة التابعي الى
النبي صلى الله عليه وسلم صريحا او كناية صغرا
كان كافي حاتم ومجيب بن سعيد او كبرا وهو
من كان جعل رواية عن الصحابة كافي السبب
وقيس بن ابي حاتم وهذا هو المشهور عند
المحدثين وبه قطع الحاكم وغيره وفيه الخط
ابن حجر عالم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
ليخرج من لقبه كافرا فسمع منه ثم اسلم بعد

موته

موته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه
منه كالتوخي رسول هرقل وركب قيصر فانه
مع كونه تابعا محكوما لما سمعه بالانضال
بالارسال وخروج بالتابعي مرسل الصحابة
فانه موصول مسند لان روايتهم غالبا
عن الصحابة والجماعة بالصحابة لا تضر
لانهم كلهم عدول وقيل المرسل ما وقفه
التابعي يعقده كونه كبيرا واما مرفوع صفا
التابعين فلا يسمى مرسل بل منقطعا
وهذا القول حكاه ابن عبد البر عن قوم
من اهل الحديث لان اكثر روايتهم عن التابعين

ولم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثني
وقيل المرسل ما سقط من سنده او واحد
او اكثر سواء كان من اوله ام من اخره ام
بيهما فيمثل المنقطع والمعضل والمعلق وهذا
ما حكاه بن الصلاح والنزوي عن الفقهاء
والاصوليين وبه قطع الخطيب واختلفوا
في الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك واحمد
في المشهور عنهما وابو حنيفة واتباعهم من
الفقهاء والاصوليين والمحدثين الى الاحتجاج
به في الاحكام وغيرها واجمع لهم بانه صلى
الله عليه وسلم اثني على عصر التابعين وشهد

الله

٢٤ له بالتحجية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة
وبان تعاليق البخاري المجزومة صحيحة
وسمى بان الحديث محمول على الغالب والا
فقد وجد في القرنين من هو متصف بها
بالصفات المذمومة وتعاليق البخاري
علت صحتهما من شرط الرجال وتقيدهما
بالصحة بخلاف التابعين وذهب اكثر ما
اهل الحديث الى ان المرسل ضعيف لا يحتج
به للجهل بالساقط في الاسناد لاحتمال
انه تابعي ثم يحتمل انه ضعيف بتقدير كونه
نقطة يحتمل انه تابعي عن تابعي ايضا ويحتمل

انه روى عن تابعي ايضا ويحتمل انه ضعيف
وهكذا الى ما لا نهاية له عقلا والى ستة
او سبعة استقراء اذ هو اكثر ما وجد
من رواية التابعين بعضهم عن بعض قال
السيوطي وهذا المصوب قول من قال
المرسل ما سقط منه الصحابي اذ لو عرف
ان الساقط صحابي لم يرد انتهى وبه يعلم
ما في كلام الناظم وان اتفق ان الذي
ارسله كان لا يرقى الا عن ثقة فالتوثيق
في الرجل المبرم غير كاف نعم اذا اعتضد
المرسل بمسند ينجي من وجه اخر صحيح او

حسن

حسن او ضعيف او بمرسل اخر ارسله
من روى عن غير سيوطي راوى المرسل الاول
بحيث يظن عدم اتحادها فهو حجة مقبولة
عند الجميع كما اذا اعتضد بموافقة قول
بعض الصحابة او فقهوا علوم اهل العلم
وقوة هذا الاربعة مرقبة بترتيبها المذكور
وبعضه ايضا بالقياس وهذا الصحابي
هو عمل اهل العصر وكل ما اعتضد به المرسل
فهو دال على صحة مخرجه فيجتمع به ولا يمتنع
بما لم يعتضد تلبيه لم يفصل بين الصالح
المرسل المعتضد بين كبار التابعين في

وصفا وهم وكأنه بناء على المشهور في
تعيينه لكن اعترضه العراقي بان الامام
الشافعي الذي اتخذه الصالح ذلك من
كلامه قيد بالكبار منهم ومن ذلك دائما
عن الثقات بحيث اذا سمى من روى لم يسم
بجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ولا يفي
قوله لم اخذ الا عن الثقات وبني اذا شارك
المحافظ منهم في احاديثهم وافهم فلم يخالفهم
الا بقص لفظ من الفاظهم لا يختل به المعنى
فانه لا يضري قبول مرسله ثم ان قيل اذا اعتذر
المرسل بمسناه فالجواب عليه في الحجة وكما جاز

للمرسل

27 واجيب بانها دليلان اذ المسند ان
كان يجمع به منفردا فهو دليل براسد
والمرسل يعترضه بالمسند ويصير دليلا
اخر فيخرج بهما عند معارضة حديث واحد
فان ذلك اذا قيل في اسناد عن رجل او شيخ
او نحو ذلك فقال الحاكم وبين القطان
وغيرهما لا يسمى مرسل ابل منقطعا
وفي البرهان لا مام الحرمي تسميته
بالمرسل قال العراقي وكل من هذين
القولين مخالف لما عليه اكثر المحققين
واختار شيخنا الحافظ العلائي من انه

متصل في اسناده مجهول اي جهل قال الشيخ
الاسلام لكنه مقيد بما اذا لم يسم المجهول
في رواية اخرى والا فلا يكون حديثه
مجهولا وبما اذا صرح من ابيه به بالتحدث
ونحوه والا فلا يكون حديثه متصلا
لاحتمال انه مدلس هذا كله اذا كان
الراوي عنه غير تابعي او تابعيا ولم يصفه
بالصحة والا فالحديث صحيح لان الصحابة
كلهم عدول **وقل غريب** سمي بذلك لانفراد
راوي به عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد
عن وطنه هو ما **روى** **راو فقط** منفردا

برواية

برأيته عن كل احدا بما بجميع الحديث الحديث
التي عن بيع الولا وهبته فانه لم يصف
الا من حديث عبد الله بن دينار وعن ابن
عمر او ببعضه كحديث زكاة الفطر حديث
قيل ان مالكا انفرد عن مسانيد رواة بقوله
من المسلمين او ببعض السند كحديث
ام زرع اذا المحفوظ فيه رواية عيسى بن
يونس وغيره عن هشام بن عروة عن
اخيه عبد الله عن ابيهما عن عائشة
ورواه الطبراني من حديث الدارودي
عن هشام بن عروة واسطة اخيه سواء

انفرد به مطلقا او بغيره كونه عن امام
شانه ان يجمع حديثه بحالته كالزهر
وقادة خلافا لابن منده وقد تقدم
ان الغريبة تنجم الصحة والصحة
فالغريب الصحيح كافراد الصحيح وهي
كثيرة منها حديث مالك عن سمعي
ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا السفر
قطعة من العذاب والغريب الذي
ليس بصحيح هو الغالب على الغريب
ثم لم يجمع من الائمة تتبعها فقد قال
مالك نشر العلم الغريب وخبر العلم

الظاهر

الظاهر الذي قد رواه الناس وقال محمد
الوزان كنا نرى ان غريب الحديث خير فاذا
هو كسر وقال بن حنبل لا تكتبوا هذه الغريبة
فانها مناكير وغالبها عن الضعفاء ثم الحديث
قد يغرب منها واسناد الحديث انما بروايته
واحد وقد يغرب اسنادا فقط كان يكون
معروفا بروايته جماعة من الصحابة فينفرد
به واحد من حديث صحابي اخر من من
جهته غريب مع ان مقتنه غير غريب
قال بن الصلاح ومن ذلك غريب المسيبي
في اسانيد المتن الصحيحة قال وهذا

الذي يقول فيه الترمذي غريب من
هنا الوجه قال ولا اري هذا الذي يعني
غريب الاسناد فقط ينعكس فلا يوجد
ابدا ما هو غريب متنا وليس غريبا اسنادا
الا اذا اشتهر الحديث بالخرق عن انفراد به
فرواه عنه عدد كبير فانه يصير غريبا
مشهورا وغريبا متنا لا اسنادا لكن
بالنظر الى احد طرفي الاسناد فان
اسناده غريب في طرفه الاول مشهور
في طرفه الاخر كحديث انما الاعمال
بالنيات فان الشهرة انما ظهرت له
عند

عند يحيى بن سعيد وما ذكره من ان
غريب الاسناد لا ينعكس هو بالنظر الى
الوجود كما قال والا فالقسمة العقلية
تقتضي العكس ومن ثم قال بن سيدة الناس
فيما شرحه من الترمذي الغريب اقسام غريب
سند او متنا او مثالا سند او سند او
متنا وغريب بعض السند وغريب بعض
المعنى فالاول واضح والثاني هو الذي
اطلقه ولم يذكر له مثالا لعدم وجوده
والثالث مثاله حديث رواه عبد
المجيد بن عبد العزيز عن ابي دواود عن

ما لك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار
عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الاعمال بالنيات قال
الخليل اخطأ عبد المجيد وهو من غير
حديث زيد بن اسلم بوجه فهذا ما
اخطأ فيه الثقة عن الثقة وقال ابي
الفتح البيهقي هو اسناد غريب كله والله
صحيح والرابع مثاله حديث رواه الطبراني
في الكبير عن عبد العزيز بن الدارودي عن عباد
بن منصور عن هشام بن عروة عن ابيه
عن عائشة بحديث ام زرع والمحموط

ما رواه

ما رواه عيسى بن يونس عن هشام بن
عروة عن اخيه عبد الله بن عروة عن
عروة عن عائشة هكذا افتح عليه
الشيخان قال ابو الفتح فهذا غريبة
تخص وضعها من السند والحديث
صحيح والخامس مثاله حديث الطبراني
المذكور ايضا لان عبد العزيز بن عباد
جعل جميع الحديث مرفوعا واعمال
المرفوع منقولة على الله عليه كذا
لكه كابي ذريح لام زرع فهذا غريبة
لبعض المتن ايضا وكل ما لم يتصل بحال

اسناده ولو سقط منه الثمن واحد
منقطع الاوصال فيه خل فيه المرسل
والعصل والمعلق والمنقطع اعم لاخص
المرسل بالتابعين وهذا قول بن عبد
البرويه قطع الخطيب في الكفاية و
المشهور كما قال العراقي وغيره ان
المنقطع ما سقط من روايته راو واحد
قيل الصحابي في الموضع الواحد اي موضع
كان وان تعدت المواضع بحيث لا
يزيد الساقط في كل منها على واحد ^{فيلزم}
منقطعا من مواضع ^{فيلزم} وخرج بالواحد

المعطل

المعطل وقد سماه الحاكم منقطعا و
ما قيل الصحابي المرسل وكان الناهم
اقتصروا على خلاف المشهور لقول بن
الصلاح انه اقرب صار اليه طوائف
من الفقهاء وغيرهم اي لان الانقطاع
صد الاتصال فيصدق بالواحد و
بالجمع وما بينهما قال اي بن الصلاح
الا ان الثمن يوصف بالواحد او بالجمع
من حيث الاستعمال ما رواه التابع
عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر
ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون

الراغبين عن الصحابة كما لك عن بر عمر
انتهى يعني فالأكثر استعمالاً هو القول
المشهور **والمعضل** بفتح الصاد من عضله
فلان أي أعياه امر فهو معضل أي معيا
فكان المحدث الذي حدث به عضله
وأعياه فلم ينفع به من يرويه عنه
هذا معناه لغة ومعناه اصطلاحاً
الساقط منه أنان وهذا السطر الحذف
من الفية العراقي ويقال له في البدع
الأيديع والرفولانه اودع شعراً
من كلام الغير ورفاه به وقد زاد

العراقي

العراقي فصاعداً بنصبه على الحالية
أي فذهب السقوط صاعداً ومعناه
أنان أو أكثر في الرضع الواحد من أي
موضع كان وإن تعددت المواضع سواء
كان الساقط الصحابي والتابعي أو
التابعي وتابعه أو أنان قبلهما فدخل
فيه كما قال بن الصلاح قول المصنفين
قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أي كما
قيل في المرسل والمنقوع وقوله إن المعضل
لنوع خاص من المنقطع فكل معضل
منقطع ولا عكس إنما يأتي على خلاف

المشهور في المنقطع والمعضل بحاشية عليه
الحافظ بن حجر يقال له ايضاً المشكل وهو
حينئذ كسر الضاد او فتحها على انه
مشترك انتهى قال العراقي وقد مثل
ابو نصر السجستاني بقول مالك بلغني عن
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال للملوك طعامه وكسوته الحمد
فائدة من المعضل قسم ثان وهو ان
يروى تابع التابعي عن التابعي حديثاً
موقوفاً عليه كقول الاعمش عن النبي
يتال للرجل يوم القيامة عك كذا او

كذا

وكذا فيقول ما عملته فيجزم على فيه فينطق
جوارحه اولسائه فيقول بجوارحه
ابعد كن الله ما خاضت الا فيكن رواه
الحاكم قاتلاً اعضله الاعمش وهو عند
السبعي متصل مسند رواه مسلم من
حديث فضيل بن عمرو عن السبعي عن
انس قال قال محمد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فضحك فقال اندرون
م ضحكاه فقلنا الله ورسوله فقال من
مخاطبة العبد ربه يوم القيامة يقول
يا رب الم تجزي من الظلم فيقول بلى قال

فاني لا اجيز اليوم على نفسي شاهدا
الامني فيقول كفى بنفسك اليوم عليك
شهيدا وبالكرام الكاثرين عليك شهيدا
فيختم على فيه ثم يقول لا ركا في الحديث
قال بن الصلاح وهذا جعل لفهم
حذف فيه النبي والصحاب من العضل
حسن لان هذا الانقطاع بواحد
الى الوقف يستعمل على الانقطاع بالشيء
والنبي صلى الله عليه وسلم فذلك بالسم
الاعضال والله اعلم وما الى مدلسا يفتح
اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم

من حديثه

من حديثه واوهم سماعه للحديث من لم
يحدثه به مشتق من الدلس بالتحريك
وهو اختلاط الظلام سمي بذلك
لاشتراكها في الخفاء عن نوعان كما قال
بن الصلاح ثم النووي **الاول** قد ليس
الاسناد وهو كما قال البراء وابن القطان
ان يروى عن سمع منه ما لم يسمعه موثقا
انه سمعه كما اشار بقوله **الاستاذ للشيخ**
الذي حدثه من الثقات لصغر او من
الضعفاء ولو عده غير فقط وان يقتل
عن فوفه كشيخ شيخه او من فوفه عرف

له سماع بالغ لا يقتضي اتصالاً
يكون كذباً بل موهم له لقوله **عن فلان وإن**
بتشديد النون المسكنة للوقف كقوله
إن فلاناً ومثلها قال فلان وقد كررنا
يكون قد ليسا إن كان المدلس عاصم الراوي
عنه أو لقيه ولم يسمع أو سمع منه ولم
يسمع ما دل به عنه أما إذا روى عن لم يسمع
بلغظ موهم فليس بتدليس على الصحيح المشهور
وحكى بن عبد البر عن قوم أنه قد ليس
قائلاً وعليه فاسلم من التدليس أحد
لأماله ولا غيره ومن قد ليس الأسناد

إن

أن يشق الراوي أداة الرواية مقتضراً
على اسم الشيخ وهذا يفعلها أهل الحديث
كثير مثاله ما قاله بن خشرم ثنا عبد ابن
عبينه فقال الزهري فقل له حدثك فقلت
ثم قال الزهري فقل له سمعته منه فقال له
لم أسمعته منه ولا من سمعته منه حدثني
عبد الرزاق عن معمر بن الزهري رواه ثابته
الحاكم وهذا اسم الحافظ بن حجر تدليس القطع
لكنه مثل له بما رواه بن عدي وغيره عن معمر
بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول حدثنا
يسكت ونيوي القطع ثم يقول هشام بن عروة

عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ومن
تدليس الاسناد العطف وهو ان يصرح بالحديث
عن شيخ له ويعطف عليه شيخا اخر له لم يسمع
ذلك المروي منه له ما رواه الحاكم في علوم
الحديث قال اجتمع اصحاب هشيم قالوا
نكتب عنه اليوم شيئا مما يدلسه فظن
لذلك فلما جلس قال حدثنا حصين ومغيرة
عن ابراهيم وساق عدة احاديث فلما فرغ
قال دلست عليكم شيئا فقالوا لا فقال
بلى كل واحد شككم عن حصين ووسماي
ولم اسمع من مغيرة من ذلك شيئا ومع
ذلك

ذلك هو محور العلم انه نوى القطع ثم قال
وفلان اي وحدث فلان ومن ذلك
تدليس التسوية وهو ان يروي حديثا عن
ضعيف بين ثقتين لغير احدهما الاخر فينتقل
الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة
الثاني بلفظ محتمل فيستوي الاسناد كله
ثقات هكذا جعله الحافظ ابن حجر نوعا
من تدليس الاسناد وهو الذي اوامر اليه
الناظم والعراقى جعله قسما ثالثا قائل لا يذكر
بن الصلاح وهو من الاقسام لان الثقة الاول
قد لا يكون معروفا بالتدليس ومجده الواقف

على السند بعد التسمية قد رواه عن ثقة
آخر فيكم له بالصحة وفيه غرر شديد
قال ومن كان يفعل ذلك بقية بن الوليد
كما ذكره بن حاتم والوليد بن مسلم كما قال
ابن مسهر وقد اختلف في هذا القسم وهو
قد ليس الاسناد فقيل برده حديثهم مطلقا
بينوا الاتصال ام لا دلوا عن الثقات
ام غيرهم قد ليسهم ام لا وهذا لحكام
ابن الصلاح عن فريق من الفقهاء والمحدثين
حتى قال به بعض من يحتج المرسل اذا التمس
نفسه حرج لما فيه من الرخصة والفسوق

يقول

يقول مطلقا المرسل عند من يخرج به وقيل
ان لم يدلس الا عن الثقات كسفيان بن
عميرة قبل والا فلا وقيل ان ندرت دليسه
قبل والا فلا ومذهب اكثر المحدثين والفقهاء
والاصوليين وهو قول الشافعي في تحصيل
ابن معين وابن المديني وصححه الخطيب
وابن الصلاح التفضيل فان صح الثقة
بالا اتصال كسعت وحدثنا واحسن اقل
وان اتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل لان
التدليس ليس كدبا وانما هو تحصيل الظاهر
الاسناد وضرب من الابهام بلفظ محتمل

فإذا خرج بوصله قبل ويقول ان في الصحيحين
وغيرهما عد من الرواة المدلسين خرج
فيها ما صرحوا فيه بالتحديث كالأعمش وغيره
بالصغيرين بشير بالتكبير وقتادة و
السفيان بن عبد الرزاق والوليد بن
مسلم بل وقع فيها من معنعنهم لكن نقل
الحافظ عبد الكريم الحلبي عن أكثر العلماء
ان المعنفات التي في الصحيحين بمنزلة
السماع وقال بن الصلاح والنووي
ما في الصحيحين وغيرهما من كتب الصحيح
عن المدلسين يعني محمول على ثبوت سماعه

من

من جهة أخرى **والثاني** من فروع التدليس
وهو تدليس الشيوخ قال بن الصلاح وأما
إخفاء من الأول هو انه **لا يستظهر** أي شجرة
الذي روي عنه ينفذ كره **لكن يصف** **أولاه**
بما به لا يعرف بأن يصفه بغير ما اشتهر
به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى
قبيلة أو بلدة أو صنعة أو أخوها كيروي
معرفة الطريق على السماع منه كقول أبي بكر
ابن جاهد المقرئ حدثنا عبد الله بن أبي
عبد الله يزيد عبد الله بن أبي داود
السجستاني قال بن الصلاح وفيه تضييع

لمروى عنه قال العراقي وللمروى ايضاً لانه
لا يثبت له فيصير بعض روايته مجهولاً ويختلف
الحال في كراهة هذا النوع باختلاف الهد
الحامل عليه فثم اذا كان الحامل على
الوصف بما ذكر ضعف ذلك المروى عنه
فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء
لتضمنه الخيانة والنفس وذلك حرامها
وفيما مر حيث لم يكن المروى عنه ثقة
عند المدلس وقد يكون الحامل على ذلك
كون المروى عنه اصغر سن من المدلس
او اكبر لكن يسير او بكثير لكن تأخر

حتى

حتى شاركه في الاخذ عنه من هو دون ذلك
وقد يكون الحامل على ذلك ايها المكثر
الشيوخ بان يروى عن الشيخ الواحد
في مواضع بصفة وفي اخرى باخرى
انه غير وقد كان الخطيب يجاذل في
مصنفاة قال العراقي ولم يذكر بن الصلاح
حكم من عرف بتدليس الشيوخ وقد حرم
بن الصباغ في العدة بان من فعل ذلك
لكون من مروى عنه غير ثقة عند الناس
فان اراد ان يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب ان
لا يقبل خبره وان اعتقد هو انه ثقة

بحوازان يعرف غيره من جرحه مالم
يعرفه هو وان كان لصغر سنه فيكون
روايته عن مجهول فلا يقبل خبره حين
حتى يعرف من روى فان ذلك ذم التمس
بقسميه اكثر العلماء وهو مكروه جدا ومن
بالغ في ذمه شعبة ابن الحجاج فروى
الشافعي عنه انه قال الله ليس لخالك
وقال لان ازمه احب الي من ان ادلس
قال بن الصلاح هذه امن شعبة افراط
محول عن المبالغة في الزجر عنه والتعظيم
ويثبت الله ليس بمرة واحدة صدقته

فاعله

فاعله كما جزم به الشافعي اذ قال من عرف
بالله ليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من اهل
الضيعة في الصدق حتى يقول حدثني او
سمعت وما يخالف راو ثقة فيه بزيادة
او نقص في السند او المتن **اللا** بالاسكان
للوثق او لنية الوقف اى الجماعة الثقات
فيما روه ونعده والجمع بينهما **فالساذ** كما قال
الشافعي وجماعة من اهل الحجاز وهو
المعتمد في تعريفه كما صرح به في شرح النخبة
لان العدد اوله بالحفظ من الواحد
وعليه فاما خالف الثقة فيه الواحد

الاحفظ شاذروفي كلام بن الصلاح
وغیره ما يفهمه مثال السنة وذو السنة
ما رواه الترمذی والنسائی وابن ماجه
من طريق بن عيينة عن عمرو بن دينار عن
عوسجة عن بن عباس ان رجلا توفي على
عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع
وارثا الا موته هو اعتقه الحديث فان
حماد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة
ولم يذكر بن عباس لكن تابع بن عيينة
على وصله بن جرير وغيره وقال ابو حاتم
المحفوظ حديث بن عيينة فحماد مع كونه

من

من اهل العدالة والضبط مرجح ابو حاتم
رواية من هو اكثر عددا منه ومثاله في
المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام
الشريفي ايام اكل وشرب فانه من جميع
طرقه بدونها وانما جاء بها موسى بن علي
بن رباح عن ابيه عن عتبة بن عامر فحدث
موسى شاذ لكن صححه بن حبان والحاكم
وقال انه على شرط مسلم والترمذی انه
حسن صحيح ولعله لانها زيادة ثقة غير
منافية وقال الحاكم الشاذ ما انفرد به
ثقة وليس له اصل متابع لذلك الثقة

فقيده بالثقة دون المخالفة وذكر انه
يفار المعلن من حيث ان المعلن وقف فيه
على علته الدالة على حجة الوهم والشاذ
لم يوقف فيه على علة كاذبة وقال الخليلي
الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما
ليس له الا اسناد واحد ثقة او غير ثقة
خالف اول ما انفرد به الثقة يتوقف فيه
ولا يحتج به لكنه يصلح ان يكون شاهدا
وما انفرد به غير الثقة متروك ودعا
قاله بن الصلاح بافراد الثقات الصحيحة
كحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن

بيع

بيع الولاء وهبته فانه لم يصح الا من رواية
عبد الله بن دينار عن بن عمر مع انه في
الصحيحين وكحديث ان النبي صلى الله
عليه وسلم دخل مكة وعلى راسه المقعر
فان ما انفرد به عن الزهري عن انس
انه في الصحيحين ايضا قال وفي غرائب
الصحيحين انباء لذلك كثيرة ويقول مسلم في
باب الاثمان والنفذ ومن صححه وروى
الزهري نحو تسعين حديثا عن النبي صلى
الله عليه وسلم لا يشارك فيها احدا باسناد
جيد وقد تحققت العراقي في مثاله الثاني

في نكته على بن الصلاح بان مالكا لم ينفرد
به وكذا الكافط بن حجر في نكته فوجد ستة
عشر نفسا تابعوا مالكا عن الزهري
ذكر ان يزيد الرقاسي تابع الزهري عن
انس في فوائد ابي الحسين الموصلي وان انس
تابعه سعد بن ابي وقاص وابو بردة الا على
عند الدارقطني وعلى في المسند لابن محمد
الجهودي وسعيد بن يربوع والسياب
بن يزيد في مسند الحاكم فقد حصل
المتابعة لما لك في نسخة ومشيخ شيخه
ثم اختار بن الصلاح استخراجا من

كلام

كلام الأئمة فيما لم يخالف فيه الثقة غير
وانما في شيء انفرد به ان الراوي اذا
من ضبط تام ففرد حسن كحديث اسرائيل
عن يوسف بن ابي بردة عن ابيه عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
خرج من الخلاء قال غفر الله لي فقد قال فيه
الترمذي حسن غريب لا يرفعه الا من
اسرائيل عن يوسف بن ابي بردة واذا
بلغ الضبط التام ففرد صحيح كحديث
الزهري عن بيع الولاء وهبته وان بعد
عن الضبط فشاذا قال خرج من ذلك

ان الشاذ المردود قسمان احدهما الحديث
 الفرد المخالف هو ما عرفت الشافعي والثاني
 الفرد الذي ليس في رواية من الثقة والفظ
 ما يقع جارا لما يوجب به التفرع والسند
 من النكاح والضعف **والمقلوب** اسم مفعول
 وهو تبدل من يعرف برواية خذ بغيره
 وهو من اقسام الضعيف **قسمان** علاها
 عمدا في السند **ثلا** الشاذ في هذه المنظومة
ابدال **واو** مشهور به الحديث **ما** اى اذا كان
براو اخر مكانه في طبقته ليصير به كغيرها
 مرغوبا فيه من وقف عليه لكون المشهور

خلاف

خلافة **قسم** اول مثاله حديث سواه عرو
 بن خالد الحواشي عن حماد بن عمر الضبي عن
 الاعرج عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا
 اذ القيت المشركين في الطريق فلا يندهم
 بالسلام الحديث وهذا حديث مقلوب
 قلبه حماد بن عمرو واحد المتروكين لغير
 به وانما هو معروف بسهيل بن ابي صالح عن
 ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عا
 في مسلم ولا يعرف عن الاعرج كما مر به
 العقيلي ولهذا اكرم اهل الحديث تشيع
 الفرائض فانه فلما يصح منها **وقلب** **الشاذ**



تمام **لتن** اي حديث فيجعل **لتن** اخر مروي
بسند اخر ويجعل هذا **المتن** لاسناد اخر
يقصد امتحان حفظ المحدث واختباره
هل اخلط او لا وهل يقبل اللطيف او لا
قسم ثان وهذا الثاني يفعله المحدثون
كثيرا نحو امتحانهم امام الفن البخاري لما
قدم بعد اذ في مائة حديث اجتمعوا كلهم على
تقليب متونها واسانيد ها فصيروا متن
سند لسند متن اخر وسند هذا **المتن** متن
اخر وعينوا عشرة رجال ودفعوا منها
لكل منهم عشرة احاديث وتواعدوا على ان
يلتصق بعضهم الى بعض ويقولون فيم الزجل
وغيرهم يقضي عليه بالجز والتقصير وقلة

لمجلس البخاري يلتقي عليه كل واحد منهم
عشرة بحضرتهم فلما حضر واواطام المجلس
بأهله البغداديين وغيرهم من الغزاليين
من اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحد
من العشرة وسأله عن احاديثه واحد
واحد او البخاري يقول له في كل منها لا اعرف
ثم الثاني كذلك وهكذا الى ان استوفى
في العشرة رجال المائة حديث وهو لا يزيد
في كل منها على قوله لا اعرفه فكان الفهماء
يلتصق بعضهم الى بعض ويقولون فيم الزجل
وغيرهم يقضي عليه بالجز والتقصير وقلة

الفرم فلما علم انهم فرغوا التفت الى السائل
الاول وقال له سالت عن حديث كذا وكذا
وصوابه كذا الى اخراجا ديبه وكذا البقية
على الولاء وفرد كل متن لا مسنده وكل اسناد
لمتنه ولم يخف عليه موضع مما قبله فاقوله
الناس بالحفظ واذ عنوا له بالفضل وقد
يقصد بقلب السند كله ايض الاغراب
اذ لا ينحصر في راو واحد فيكون ذلك كالوضع
كما انه يقصد بقلب راو واحد ايضا الامكان
وهو حرام الا يقصد الاختيار فقال العري
في جواره قطر الا انه اذا فعله اهل الحديث

لا يستقر

لا يستقر حديثا ومن فعل ذلك شعبة
وحمد بن سلمة وقد انكره على شعبة
وقال يا بليس ما صنع قال الحافظ بن حنبل
وسلط الجواز ان لا يستقر عليه بل ينهي
بانهاء الحاجة واما ما انقلب فهو على
رواته فتا له حديث اذا اقيمت الصلاة
فلا تقوموا حتى تروني فقد حدث به في
مجلس فابت البلاء حجاج بن ابى عثمان
الصواف عن يحيى بن ابى كثير عن عبد الله
ابن ابى قحادة عن ابيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم فقلناه جرحه بن ابى حازم عن قات

فرواه عنه عن انس فهم كما بيده خادون
 شريه وانما هو عن يحيى بن ابي كثير كما رواه
 الائمة الخمسة من طريقه واما القلوب
 متنا وهو قليل فهو ان يعطى احد الشين
 ما اشهر الاخر كحديث له هرة عند مسلم
 في السبعة الذين يظلم الله تحت ظل عرشه
 فيه ورجل تصدق بصدقة اخفاها
 حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا مما
 انقلب على احد الرواة وانما هو حتى لا تعلم
 شماله ما تنفق يمينه كما في الصحيحين والله
 اعلم **والفرد** وهو قسمان اولهما فرد مطلق

بان

بان ينفرد به راو واحد عن كل احد لا
 وسبق حكمه مع مثاله في الساذ وتاينها
 فرد مقيد بالنسبة الى جهة خاصة وهو
 ما اراده بقوله **ما قيد** **له بشعة** لقولك
 حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ في الماضي والمضيق واقتربت
 الساعة لم يرو ثمة الاضمة بن سبعة
 الماز في فقد انفرد به عن عبيد الله بن عبد
 الله عن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم رواه مسلم واصحاب السنن
 وانما قيد بالشعة لرواية الدارقطني من

رواية بن ابيبة وقد ضعفه الجمهور عن
 خالد بن يزيد عن الزهري عن عائشة
او جمع من بلد معين وهو المعبر عنه عندهم
 بما قيده ببلد فلو قال الناظم صريحا
 جمع لكان اولى لانهم يقولون تفرد به اهل
 كذا او يريدون الجمع كما قال وقد يروى
 واحدا منها كما ياتي كقول الحاكم في حديث
 اني داود عن ابي داود الطيالسي
 عن همام عن قتادة عن ابي نضرة عن ابي
 سعيد الخدري قال قال امرؤ قيس
 صلى الله عليه وسلم ان نساء بني قيس

الكنان

الكتاب وما تيسر تفرد بذكر الامر فيه
 اهل البصرة من اول الاسناد الى اخره
 واكمله ايضا في حديث عبد الله بن زيد
 في صفة وصوفه صلى الله عليه وسلم والرواية
 وانى داود ان قوله ومسح راسه بماء
 غير فضل يديه سنة غريبة تفرد بها
 اهل مصر ولم يشركهم فيها احد فان
 اراد القائل بقوله تفرد به اهل بلد كذا
 واحد فقط من اهل تلك البلدة يجوز
 في الاضافة كما يضاف فعل واحد من قبيلة
 اليها من من الفرح المطلق ومنه حديث

كلوا البلح بالتمر الحديث فقد قال الحاكم
هو من افراد البصريين عن المدينيين
به ابو ذكير عن هشام بن عروة فجعله من
افراد البصريين واراد واحدا منهم **ان**
فهر على راوية كقولهم لم يرف عن فلان الا
فلان مثاله حديث اصحاب السنة الاربعة
من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن
داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري
عن افسان ان النبي صلى الله عليه وسلم اولم على
صفية بسويق وتم قال ابو الفضل بن طاهر
هو غريب لم يرف عن بكر الا ابو وائل

ولم

ولم يرفه عن وائل الا ابن عيينة ولذا قال
الترمذي انه حسن غريب ولا يلزم من
تفرد وائل به عن ابنه تفرده به مطلقا
فقد ذكر الدارقطني في عله انه رواه
محمد بن الصلت التوزي وهو بناء قوية
مستوحاة وبعد الواو ذى معجمة عن ابن
عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري
قال ولم يرف عليه والمحفوظ عن ابن
عيينة عن وائل عن ابنه ومرواه جماعة
عن ابن عيينة عن الزهري بلا واسطة
فائدة ليس اراد الزهري القيد بالنسبة

الى جهة خاصة ما يقتضى الحكم بضعفها
من حيث كونها افراد الكثر اذا كان القيد
بالنسبة لرواية الثقة كقولهم لم يروها
الاقلان فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق
لان رواية غير الثقة كالا رواية فيظهر
فيه هل بلغ رتبة من يعجز عن ذلك او لا
وفي المفرد بالحدث هل بلغ رتبة من يحج
بضعفه ام لا **وما** اي شئ مشمول **بعلة**
خفية من علمه في سنة او ما من فيها غرض
او خفا عطف تفسير طائفة على الحديث
فقد ثبت في قوله هو مطلق **عندهم** أي

المحدثين

المحدثين **قد عرفنا** بالف الاطلاق وهذا
حشو واقاد العراقي ان حد المعلق
فيه اسباب خفية طرأت عليها فارت
فيه قال المحافظ واحسن منه ان يقال
هو حديث ظاهر السلامة اطلع
فيه بعد التدقيق على قاذح مثاله حديث
بن جرير في الترمذي وغيره عن موسى
بن عتبة بن سهيل بن ابي صالح عن ابيه
عن ابي هريرة مرفوعا من جلس مجلسا
فلترفيه لفظه فقال قبل ان يقوم يسجد
للهم في سجدة الحديث فان موسى بن

اسماعيل رواه عن وهيب بن خالد
الباھلي عن سهيل المذكور عن عون
بن عبد الله وبهذا اعله البخاري فقال
هو مروي عن موسى بن اسماعيل واما
موسى بن عتبة فلا يعرف له سماع عن سهيل
المذكور وقد ركن العلة بوجع الطرق
والفحص عنها بتعدد الراوي وبخالفه
غيره له من هو احفظ او اصيب او اكثر
عد دامع قرائن تضم الى ذلك يهتدى
الناقد بذلك الى اطلاع على تصويب
او اتصال في الموصول او تصويب وقت

المرفوع

المرفوع او دخول حديث في حديث او
وهم واهم بغير ذلك كما بد امر او ضعيف
يثقة بحيث غلب على ظنه ما وقف عليه
من ذلك فحكم به او تردد في ذلك فوقف
عن الحكم بصحة الحديث مع ان ظاهر
السلامة من العلة واكثر ما تكون العلة
في السند وقد تكون في المتن ثم التي في
السند قد تقدر في صحة المتن وقد
تقدر كحديث البيعان باختيار حديث
رواه يعلى بن عبيد عن التوري عن عمر
بن دينار عن بن عمر فقد صرح القاد

بوجهه على النور فالمعروف من حديثه
عن عبد الله بن دينار عن بن عمر لکنها
لم تغلح لان عبد الله وعمر كلاهما ثقة
وعلة المتن الجارحة القادحة فيه كذا
ففي قراءة البسمة في الصلاة المروى عن
اذن بعض رواة حين سمع قول انس
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر
وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله
العالمين ففي البسمة بذلك الحديث فظن
مصححنا بظنه فقال عقب ذلك فلم يكونوا
يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم فصار

بذلك

بذلك حديثا مرفوعا والراوى الخطي
في ظنه كما نقله بن عبد البر ومن ثم قيل
المعنى انهم يريدون بام القرآن قبل
ما يقرأ بعدهم لانهم يتركون البسمة
ويؤيدون ان اسالم يروى في قراءة البسمة
وان اباسمة سعيد بن زيد لما سأل
اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح
بالحمد لله رب العالمين او بسم الله الرحمن
الرحيم قال انك تسألني عن شيء لا احفظه
رواه احمد وابي حنيفة والدارقطني
ومجاهد والمسألة فيها كلام طويل ثم قاله

كما تكون خفية تكون ظاهرة فقد كثر
اعلال الموصول بالارسال والمرفوع بالرفق
اذ اقوى الارسال او الوقف يكون راويها
اضبط او اكثر عددا على الاتصال او الرفع
وقد يعلون الحديث بانواع المخرج من
الكذب والغفلة وفسق الراوي وسوء
الحفظ بل اطلق الخليلي اسم العلة على
غير القاذح توسعا كالحديث الذي وصله
الثقة الضابط وارسله غيره حتى قال
في ارساده من اقسام الصحيح صحيح معلوك
مثلا له حديث ما لك في الموطأ المتعلقه

ان

ان ابا هريرة قال للملوك طعامه وكسوته
حيث وصله ما لك في غير الموطأ فراه عن
محمد بن عجلان عن ابيه عن ابي هريرة قال
فقد صار الحديث بتبيين الاسناد صحيحا
يعتمد عليه وهذا كما الذي يقول فيه هو
ولما لم يصح ساد فالشدود عندهما
يقدح في الاحتجاج لافي التسمية وقد سمي
الترمذي الشيخ علة في العمل به فصح وان
اراد انه علة في صحة فعله او صحته فلا
لان في الصحيح حديث كثير منسوخ وقد
صح الترمذي منه جملة فراه الاول

وعبى معلول دون معلول وان وقع في كلام
م كثير من المحدثين وعينهم لقول ابن
الصلاح انه مردود عربية . لغة النور
مخبر اي لانه من علمه بالشرب اذا سقاها
مرة بعد اخرى لا مما نحن فيه لكن قال القائل
الاجود المعلن كما في عبارة بعضهم قال شيخ
الاسلام انه اجود من المعلول او منه من
المعلل تغليباً والا فالمعلل لا جودة فيه
بل لا يجوز اصلاً الا يتجوز لانه ليس بهذا
الباب بل من التعلل الذي هو التشاغل بالله
اما معلول فوجوده غير المحفوظ بنحو ما قال
الله

انه الاولى لوقوعه في عبارات اهل
الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على
من لم يحفظ **وذو** اي وحديث صاحب
اختلاف سند من راوا واحداً بان رواية
على وجه ومرة على وجه اخر يخالف له
او ان يرد من واحد بان رواه كل من جماعة
على وجه يخالف للآخر والاضافة على
معنى في اي في سند اي في وصله وارساله
او في اثبات رواه واحد في غير ذلك
او اختلاف متن في لفظه او في معناه وتساؤ
الروايات في الصحة بحيث لم ترجح لها

على الاخرى ولم يمكن الجمع هو **مضطرب**
بكسر الهمزة وهو نوع من العلل فاما اذا اخرجت
احداها يكون راويها الحفظ او اكثر
صحبة للمروى عنه او غير ذلك من وجوه
الترجيح فلا يكون الحديث مضطربا
ولحكم للوجه الرابع واجب اذا لا اثر
للمرجوح كما اذا امكن الجميع بحيث يمكن
ان يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد
وان لم يترجح شيء فلا اضطراب ولا ضراب
مجموع لضعف الحديث المضطرب لاستعانة
بعدم ضبط راويه او روايته **عند اهل النقل**

حسن

حسن مثال الاضطراب في السند حديث
اذا صلى احدكم فليجعل شيئا تلقا من حقه
الحديث وفيه اذا لم يجد عصا ينصبها بين
يديه فليخط خطا فقه اختلف فيه على
اسماعيل بن امية اختلافا كثيرا فرواه
عنه دشين المفضل ومروان بن قاسم
ابي عمرو بن محمد بن حريش عن جده حريش
عن ابي هريرة ومرواه الثوري عنه
عن ابي عمرو بن حريش عن ابيه عن ابي هريرة
ورواه حميد بن الاسود عنه عن ابي عمرو
بن محمد بن عمرو بن حريش عن جده حريش

سليم عن أبي هريرة ورواه وهيب بن
 خالد وعبد الوارث عنه عن أبي هريرة
 بن حرب عن حماد بن حريث عن أبي هريرة
 ورواه بن جريح عنه عن حرب بن عمار
 عن أبي هريرة ورواه عنه عن محمد بن عمرو
 ابن حرب عن أبي سلمة عن أبي هريرة ومن
 ثم حكم غير واحد من الحفاظ باضطراب
 سنده لكن بعضهم يحكمه ترجيح الرواية
 الأولى بل قال الحافظ ابن حجر هذه كلها
 قابلة لترجيح بعضها على بعض والراجح
 منها يمكن التوفيق بينها قال والحق أن

التمثيل

التمثيل لا يليق بالاجتهاد لولا الاضطراب
 لم ينفك فان هذا الحديث ضعيف
 اضطراب لان شيخ اسماعيل مجهول ومثال
 مضطرب المتن حديث فاطمة بنت قيس
 قال مالك او سئل النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الزكاة فقال ان في المال حقا
 سوى الزكاة ورواه الترمذي هكذا
 وفيه انه بن ماجه عنها بلفظ ليس في المال
 حق سوى الزكاة فقد اضطرب في لفظه
 ومفاهه لكن في سنده الترمذي راو ضعيف
 قال يطلع مثلا لا ايضا حتى انه يمكن الجمع

بجمل الحق في الاول على المستحب وفي الثاني
 على الواجب **والمدرجات في متن الحديث**
 وسببها تفسير غريب فيه او استنباط
 مما ذكره من بعض رواته او غير ذلك
ما انت من بعض الفاظ من اضافة الصفة
 للموصوف اى من الفاظ بعض الرواة
 صحابيا كان او من دونه **انفك** بأخر
 الحديث او كانت في اثباته او في اوله دون
 فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام ذكر
 قائله بحيث يلتبس على من لم يعرف حقيقة
 الحال فيشوه ان الجميع مرفوع فالمدح اخر

الخبر

اخر الخبر مثاله قول بن مسعود في حديث
 تعليم النبي صلى الله عليه وسلم له الشاهد في
 الصلاة اذا قلت هذا الشاهد فقد ثبتت
 صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت
 ان تقعد فاقعد فمما وصله زهير بن
 معاوية بالحديث المرفوع عن ابو داود
 وفصله عبد الرحمن بن ثابت من ثوبان
 وبين انه مدرج من قول بن مسعود وقد
 نقل النووي اتفاق الحفاظ على انه مدرج
 ومثال المدرج في الاثناء خبر هشام بن
 عن ابن الزبير عن ابيه عن ابيه عن ابيه

صفوان مرفوعا من مسند كره او انثيه
او مرفعه فليتوضا والرفع بضم وفتحها
اصل القديين فقد رواه عبد الحميد بن
وعنه عن هشام كذلك مع ان الانثيين
والرفع انما هو من قول عروة كما بينه عن
هشام منهم ايوب وحماد بن زيد وا
كثير من اصحاب هشام على المرفوع
وهو من مسند كره فليتوضا ومثال
المدوح اول الخبر حديث اسبقوا
الوضوء ويل للاعقاب من التار فقد
رواه شبابة بن سوار وغيره عن عروة

عن

عن محمد بن زياد عن ابي هريرة برفعه
الجلالين مع ان الاوالة من كلام ابي هريرة
كما بينه جمهور الرواة عن شعبة علي ان
قول ابي هريرة اسبقوا الوضوء فقد
ثبت في الصحيح مرفوعا من حديث عبد الله
بن عمرو بن العاص واعلم ان المدح في
الآخر كثير وفي الاثنا قليل وفي الاول
نادر جدا حتى قال الحافظ بن حجر انه
لم يجد منه غير خبر اسبقوا الوضوء والا
ما وقع في بعض طرق خبره عند الطبراني
في الكبير من طريق محمد بن دينار عن هشام

بل نظمت من رفعة او انبىه او ذكره فليست
واما ما درج الاسناد فاقسام الاول ان
يكون الحديث عند راو الاطراف منه فانه
عند باسناد اخر فيرويه راو عنه راما
بالاسناد الاول ولا يذكر اسناد طرفه
الثاني مثاله حديث ابي داود والنسائي
عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر
في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وفيه ثم
جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد
فرايت الناس عليهم جيد الثياب تحرك ايديهم
تحت الثياب فان قوله ثم جئتهم ليس بهذا

الاسناد

الاسناد بل من راويه عاصم عن ابيه الجار
بن وائل عن بعض هذه عن وائل هكذا
رواه مينا زهير بن معاوية ورجحه
بن هارون الجمال وقضى على جميعها بسند
واحد بالوهم وصوبه بن الصلاح الثاني
ان يدرج بعض حديث في حديث اخر
مخالفة له في السند كحديث سعيد بن
ابي هريرة عن مالك عن الزهري عن انس
مرفوعا لا يباغضوا ولا تحاسدوا ولا
تنافسوا الحديث فقوله ولا تنافسوا من
حديث اخر لما ذكره عن ابي الزناد عن

عن الاعرج عن ابي هريرة مرفوعا اياكم
والظن فان الظن كذب الحديث ولا
تجسسوا ولا تخسسوا ولا تنافسوا فازد
ابن ابي عمير في الاول وصيرهما بسند واحد
وهو وهم منه عما جزم به الخطيب وصرح
هو وغيره بانه خالف جميع الرواة عن
مالك الثالث ان يروي جماعة للحديث
باسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع
الكل على اسناد واحد من تلكه الاسانيد
ولا يبين الاختلاف في الحديث بن مسعود
قالت يا رسول الله اي الذنب اعظم قال
ان

ان تجعل لله ندا قال الاعشى ومنصور بن
المعتمر ورواه عن شقيق عن عمرو بن قيس جليل
عن ابن مسعود ورواه واصل الاسدي
عن شقيق عن ابن مسعود واسقط عمرا
من بينهما فلما رواه الثوري عنه صارت
رواية واصل مدرجة على رواية الاعشى
وقد فصل احد الاسنادين بحديث مسعود
القطان لكن روى عن واصل انه اثبت
عمرا كما لا يخفى ومنصور وروى عن الاعشى
انه اسقط وهذه الاقسام الثلاثة ذكرها
ابن الصلاح واقباؤه وراوى شيخنا

رابعاً وهو ان يسوق الاسناد فيعرض له
عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه فيروي
عنه كذلك ولا يجوز تعمد الادراج في
متن او سند لقضيه عزو القول لغير
قائله نعم ما ادرج لتفسير غريب فقال
شيخ الاسلام بياض فيه ولحد افقه
الزهري وغيره من الائمة انتهى وكفى
للسيوطي فها لقيته ^٦

وكل ذمهم وقادح ^٧ عند التفسير قد بياض
فائدة قال في شرح النخبة يدركه نور
رواية مفصلة للقدر المدرج مما ادرج فيه

او

او بالتخصيص على ذلك او من بعض الائمة
المطالعين او باستحالة كون النبي صلى الله
عليه وسلم يقول ذلك **وما روى كل قرين**
الصحابه او التابعين او اتباعهم او اتباع
اتباعهم **عن اخيه** بالقصر على اللغة المشهورة
في الاسماء الخمسة اي عن المساوي له
في الاحد عن الشيخ وفي السن غالباً
وقد يكفي بالتساوي في السند وان
تفاوتوا **سماذج** بضم الميم وفتح الدال
المهمله وتشد يد الموحدة اخم جيم
بذلك اخذ امن ديا حتى الوجه وهما

الحذان لتساويهما وتقابلهما وسواء كان
المدح بواسطته أم بدونها متا بدونها
رواية أبي هريرة عن عائشة ورواية عاتكة
عنه وفي التابعين رواية الزهري عن
ابن الزبير وابن الزبير عنه وفي التابعين
رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي
عنه وفي اتباع إمامهم رواية أحمد عن أبي المديني
ورواية ابن المديني عنه ومثاله ياروابة
الليث عن يزيد بن المهدي عن مالك ورواية
مالك عن يزيد عن الليث **فاعرفه** أي المدح
حقا وافتحه أي أفصح في رواية القرآن

فانه

فانه نوع لطيف ومن فوائد معرفة الأمن
من طعن الزيادة في السند والمدح أخص
من القرآن فكل مدح قرآن ولا عكس
رواية القرآن أن يشارك الراوي من
روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة
بالرواية كالحسن والاختصاص عن الشيوخ
كرواية الأعمش عن التميمي وهاوينا
وقد يجتمع جماعة من القرآن في حديث
واحد كرواية أحمد عن أبي خزيمة ورواية
ابن حبان عن يحيى بن معين عن علي بن المديني
عن عبد الله بن رافع عن أبيه عن ثعبة

عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة
قالت كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاحد
من شعورهن حتى يكون كالوفة فاحمد والاول
فوقه اقران كما قال الخطيب فان مروي الراوي
عن هودونه سنا وفي مرتبة الاحاديث عنه
فرواية الاكابر عن اصاغر كرواية الزهري عن
ماله والاصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم
عن عيم الداري خبر الحساسة ومن رواية
الاكابر عن الاصاغر رواية الابرار عن الانباء
والصحابه عن الانباء كرواية العباس عن ابنه
الفعل ورواية وائل عن ابنه بكر ورواية

العبادة

العبادة والى هرة ومعاوية وانس
عن كعب الاحبار اما رواية الانباء عن
الابرار فكثير واحض منه من مروي عن
ابيه عن جده وفائدة معرفة ذلك التمييز
بين مراتبهم وتبريل الناس منازلهم فان
تقدم موت فحينئذ استراخا في الاحد
عن شيخ فهو السابق واللاحق كالخيار
حديث عن قلبيده ابي العباس السريج الاشيا
في التاريخ وغيره ومات البخاري سنة
ست وخمسين ومائتين واخر من حدث
عن السريج بالسمع ابو الحسن الحفاف

ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة
وكان على البرقاني سمع من تلميذه السلفي
حدثا ورواه عنه ومات على رأس خمسين سنة
وكان آخر أصحاب السلفي بسطه ابي القاسم
بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين
وسمائه فقد شارك ابا علي في الرواية
عن السلفي وبين وفاته مائة وخمسون
سنة قال الحافظ ابن حجر وهذا الاشهر
وقفنا عليه من ذلك وغاية ما يقع
ذلك ان السماع منه قد يخرجه
احد الراويين عنه زمانا فيسمع منه

بعض

بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه
دهرا طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو
هذه المدة والله الموفق **متفق لفظا وخطا**
في الاسم ومع الكنية او اسم الاب او الجد
او النسبة **متفق وضد** اي مثله فيما ذكرنا
المفروق واراد به الضد هنا اذ مسماه
مفروقة بان يكون كل منهما الشخص مع انها
في اللفظ والخط هذه او قد قال العري
وعلى المتفق والمفروق ما اتفق لفظه
وخطه واختلفت مسماه فهو من قبيل
المشرك اللفظي وهو في فهم وموافقة

الامن من اللبس فربما يظن المتقدم واحدا
وربما يكون احدا المنفقين ثقة والآخر
ضعيفا والمهم منه من بسببه امره عام
واستراعى شيخ اورداه وينقسم الى
اقسام الاول ان تتفق اسماءهم واسماء
اباءهم كالخليل بن احمد ستة رجال او
اكثر الثاني ان تتفق اسماءهم واسماء
اباءهم واجدادهم نحو احمد بن جعفر
ابن حمد ان اربعة متعاضدون في طبقة
واحدة الثالث ان تتفق الكنية والنسبة
مع نحو اي عمران البحراني ونحو اي

عمر

عمر ونحو اي اثنان اربعة الرابع ان يتفق
الاسم واسم الاب والنسبة نحو محمد بن
عبد الله الانصاري اثنان متقاربان
في الطبقة وهذا قريب مما قبله الخامس
تتفق كناههم واسماء اباءهم كابي بكر وعباس
بن حبة ومعه ثلاثة السادس عكس ما قبله
وهو ان تتفق اسماءهم ولكن اباءهم مختلفون
بن ابي صالح اربعة من التابعين السابع
ان تتفق اسماءهم او كناههم نحو عبد الله
اذا اطلق فاذا كان بمكة فابن الزبير
او بالمدينة فابن عمر او بالكوفة فابن جابر

اوبالبيعة فابن عباس او بجراسان فابن
 المبارك اوبالشام فابن عمر بن العاص
 ومثال المتفق المفق في الكنية ابو حمزة
 بالحاء والزاي عن ابن عباس اذا اطلق لا
 انه اذا اطلقه تسعة فمراة نصر من عمران
 الصبعي وهو يجيم وراء وان كان يروي عن
 ستة يروون عن ابن عباس كلهم كبار وزاي
 لانه اذا روى عن احد منهم بيته بذكر اسمه
 او نسيه الثاني ان يلتقي النسبتين حيث
 اللفظ ويترقان حيث ان ما ينسب اليه
 غير انساب اليه الاخر كما نحن نسبة الى القيلة

والحنى

والحنى نسبة الى المذهب و فرق جماعة من
 اهل الحديث بينهما فزادوا بالنسبة الى
 المذهب ياء تحية **مؤلف** وهو من فقههم
 يحتاج اليه في دفع معرفة التصحيح في الاسماء
 والانساب والالفاظ ونحوها **متفق الخط**
فقط ولفظ مختلف **ضد** مختلف الضد المثل
 والمختلف كما في القاموس والمراد من الاول
 فان ما اتفق خطه دون لفظه يقال له مؤلف
 ومختلف فهو من المشترك اللفظي كسابقه **١٢**
فاحسن اللفظ فيه فانه من مهم لا يدخله
 القياس ولا قبله ولا بعده شئ ياله عليه

وافرده بالتأليف خلق اولهم عبد الغنى
بن سعيد واخبرهم الحافظ ابن حجر صنف
فيه كتابا سماه تبصر المبتدئ بفتح المبتدئ
وهذا الفن قسمان احدهما وهو الاكثر
مالا صابط له يرجع اليه اكثره وانما
يعرف بالنقل والمخط كاسيد مصفرا
واسيد مكبرا وحيان وحيان وحيان
فانها يضبط لقلته في احاد طريفهم
قادة يراد فيه التعميم بان يقال ليس لهم فلا
الاكاذ او كذا وقادة يراد فيه التخصيص
بالصحيحين والموطاء بان يقال ليس لهم في
الكتب

في الكتب فلاك الاكاذ او قاة يراد فيه
التخصيص بالصحيحين والموطاء الثلاثة
فلان الاكاذ اثن الاول من هذا الثاني
سلام كله متقل الا عبد الله بن سلام الفقيه
وابن اخيه وسلام جد ابني علي الجبائي وجد
النسفي وجد السيدى ووالد البيهقي
وسلام بن ابي الحقيق وسلام ابن مشكم
اليهوديان فكله مخفف وشهر ابن الصلاح
تشد يد ابن مشكم واغترضه الحافظ
ابن حجر كفيهم بانه ورد في الشئ الذي هو
العرب مخففا وساق في التمهيد قول ابن سينا

ابن حبيب، مستغني فارواني كيتا مدامة.

علي ظماني سلام بن مشكم.

وقول كعب بن مالك، فطاح سلام وابن شعبة ع.

وقيد ذليلا للمنايا ابن الخطيب.

وقول سمال اليهودي.

فلا تحسبن كنت مولى ابن مشكم.

سلام ولا مولى حيي ابن الخطيب.

فان قيل تخفيفه في الاستعارة للضرورة ليجب

بانه خلاف الاصل لا سيما مع تكرره ونحو

عمارة كانه بالضم للعين الا باعارة الضم

والعين ومنهم من غيرها قال ابن الصلاح

واورد

واورد عليه العراقي عمارة بالفتح والتشديد

اسم جماعة من النساء كعمارة بنت عبد

الوهاب المحصية وعمارة بنت فافع بن عمرو

المحمي وعمارة جدة ابي يوسف محمد بن احمد

الرقمي ومن الرجال يزيد وعبد الله بن

بني ثعلبة بن خزمية بن اصرم بن عمر بن عمارة

معدود وفي الصحابة في جماعة عددهم من

الثاني وهو المخصوص بالصحيحين وللوطأ

خازم بالخاء المعجمة محمد بن خازم ابوا

معاوية ومن عداها في الكتب الثلاثة

خازم مملوكا بن خازم الاعرج وجوز

حازم **والمنكر الحديث الفرد** وهو الذي لا
يعرف منه من غير جهة راويه كما ذكره
يقوله به **راوعدا نقدا يله لا يحمل نقدا**
بالف الاطلاق اي لا يحمل نقده به لكونه
لم يبلغ في الاتفاق وكونه ثقة رتبة
من يحمل نقده مثاله ما رواه النسائي
وابن ماجه من رواية ابي نعيم يحيى بن محمد
بن قيس عن هشام بن عروة عن ابيه عن
عائشة مرفوعة كلوا البلع بالتمرقان
ابن ادم اذا اكله الشيطان وقال عاص
ابن ادم حتى اكل الجدة يد بالخلق

الحديث

الحديث منكر كما قال النسائي وابن الصلاح
وغیرهما فان ابا نعيم نقده به واخرج له
مسلم في المتابعات غير انه لم يبلغ رتبة
من يحمل نقده ولا في معناه وكذا لا ينطبق
على محاسن الشريعة لان الشيطان من
مجرى حياة ابن ادم بل من حياته مسلما
مطيعا لله تعالى ومشي الناطم على المنكر
بمعنى الساذ كما جرى عليه بن الصلاح المعتمد
انهما متميزان كما قاله الحافظ ابن حجر فالتأ
ما خالف فيه الثقة من هو اوثق منه
او نقده به فليل الضبط والمنكر ما خالف

فيه المستور او الضعيف الذي لم يشهر
بمتابعة مثله فعلم انهما متميزان بذلك
وان كلامهما صيغتان والمقابل للشاذ يقال
له المحفوظ والمنكر المعروف وقد مثل في
شرح النجاة المنكر بما رواه بن حاتم عن طريق
حبيب بن حبيب المرقعي عن ابي اسحاق عن
العيزار بن حرب عن ابن عباس مرفوعا
من اقام الصلاة وآتى الزكاة وحج
وصام وقرأ الصنف دخل الجنة قال
ابو حاتم هو منكرا لان غيره من الثقات
رواه موقفا وهو المعروف قال فعرف

بهذا

بهذا ان بين المنكر والشاذ نحو ما خصوا
من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط
المخالفة واقترافا في ان الشاذ رواية
ثقة او صدوق والمنكر رواية ضعيف
وقد غفل من سوى بينهما **متروك** اي الحديث
هو **ما واحد به انفردوا بجمعوا الضعفة**
لعمريته بالكذب بان لا يروى ذلك
الحديث الا من جهة ويكون مخالفا
للقواعد المعلومة او عرفيا بالكذب
في كلامه وان لم يظهر وقوع ذلك منه
في الحديث ولم يمتنع بالاحتمال والقبلة

او كثرة الوهم **فهو كذب** اي المردود والموضوع
 لكنه اخف منه كما صرحوا به وافاده العلم
 بالنسبية وهذا النوع استظم العراق
 غيره كصاحب النجدة والسيوطي قال في الفسحة
وسم بالمتروك وقد اقب **واوله** منهم بالكذب
 او عرفوه منه في غير الاشياء او فسق او غفلة او وهم كثر
والحديث الكذب اي المكذب وبعلى النبي صلى
 صلى الله عليه وسلم **المختلف** بفتح اللام اي لا
 ينسب النبي صلى الله عليه وسلم اصلا **الموضوع** من
 وامنه على النبي **فذلك الموضوع** من وضع
 النبي اذا حط به في ذلك لا لخطا ط
 دقته

وقبته دائما بحيث لا ينبغي اصلا واد التام
 تبع للعراق في تفرقه هذه الالفاظ الثلاثة
 المتقاربة للتأكيد في التفسير منه واول الموضوع
 في انواع الحديث مع انه ليس جدي فطر الى
 زعم واضعه وتعرف طريقة التي يتولى بها
 لعرقه لينفي عن القول ويعرف الموضوع
 باقرار واضعه وبقرائن يد وكها من له
 ملكة قوية في الحديث والاطلاع تام ومن
 القرائن ما يؤخذ من حال الراوي عما
 وقع بالقياس بن ابراهيم حيث دخل على ابيه
 فوجده يلعب بالكام فساقي في الحال اسنادا



الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق
الا في نضل او حنف او حافرا او جناح فرف
المهدي انه كذب لاجله فامر بذيخ الحمام
وقال انا حملته على ذلك ومنها ان يكون
مناقضا لنص القرآن او السنة المتواترة
او الاجماع القطعي او صريح العقل حيث
لا يقبل شئ من ذلك التأويل وقد يعرف
بركة لفظه لانه لا فصاحة فيه او معناه
لكونه يرجع الى الاخبار بالجمع بين النقيضين
او بركتها معا وعافيه وعد عظيم على فعل شئ
حقير او وعيد شديد على صغير ثم قاده

يختزع

يختزع الواضع كلاما من عنده وقادة ياخذ
كلام غيره كبعض السلف الصالح كحديث
حب الدنيا راس كل خطيئة فانه من كلام
مالك بن دينار وكما رواه ابن ابي الدنيا او
من كلام عيسى عليه السلام كما رواه البيهقي
في الزهد وقال متعبا ليمان لا اصل له عن
النبي صلى الله عليه وسلم الا من مراسيل الحسن
البحري قال العراقي ومراسيله عندهم منيه
الزنج او قد ما الحكماء كحديث المعاذ بن
الدار والحمية راس الدواء فانه من كلام
بعض الاطباء او الامراء لبيان او ياخذ

مدني ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا
ليركبه والحامل على الوضع اما عدم الدين كالتزاد
او الانقار والتعصب لمداهم كالتطاييف والسيالية
او اتباع هوى بعض الروساء كالتخلف والامراء
تقربا اليهم او ذم من يريدون ذمه او للاكتساب
والارتزاق او الاعراب لقصد الاستهزاء وعلية
اجمل كبعض المتعبد بن الذين وضعوا الحادوث
فضائل السوء وكل ذلك حرام باجماع من بعده
به ولا عبرة بما ذهب اليه بعض الكرامية وبعض
الصوفية من اباحة الوضع في الترغيب والترهيب
من جملة الاحكام الشرعية وقد اجمعوا على ان

الكتاب

الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر وبالغ
الجور فكيف من نعمه عليه اجمعوا على تحريم
رواية الموضوع الا مقرونا ببيان لقوله صلعم من
حدث عنى بخد يري انه كذب فهو احد الكذابين
رواه مسلم وقد صنف بن الجوزي في بيان الموضوعات
كتابا نحو مجلد بن لكنه خرج عن موضوعه حيث
اودع فيه كثيرا من الاحادوث الضعيفة التي لا
دليل على وضعها بل ربما اودع فيه الحسن والصحيح
وخطا في ذلك وشيئا عليه فيه قال السبكي
وفي كتاب ولد الجوزي ما ليس من الموضوع حتى وهما
من الصحيح والقبول الحسن فمسته كتابي القول الحسن

من غريب ما تراه فاعلم في حديث من صحيح مسلم
 حرق قال نسخ الاسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني
 هذه غفلة متديرة من ابن الجوزي حيث حكم
 على هذا الحديث بالوضع وهو واحد الصحيحين
 وله كتاب سماه القول المسدد في الذب عن مسنده
 احمد وساق فيه جملة مما اوردته ابن الجوزي بين
 ان منها ما هو صحيح وما هو حسن وما هو ضعيف و
 خطاه في ايرادها في الموضوعات ووجد ايسوي في
 فهرست مولفاته انه شرع في كتاب تعقباني عليه
 قال ولم اقف على هذا الكتاب وقد يسر الله لي
 ذلك في كتاب سميت به النكت البعيدة ثم من الموضوع

نوع

نوع لم يقصد وضعه وانما غلط قائله نحو حديث
 ثابت بن موسى من كثرة صلاة بالليل حسن
 وجهه بالهنا فان ثابت لم يقصد وضعه وانما
 دخل على شريك بن عبد الله وهو يما املانه
 عند قوله حديثنا الا عمن عن ابي سفيان عن
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن او
 ذكره على ما اقتضاه كلام ابن حبان وهو يعقده
 الشيطان على قافية احدكم فقال شريك
 متصلا بالسند او المتن حين نظر الى ثابت ما
 وجماله من كثرة صلاة الخ مريداه ثابتا له
 وورعه وعبادته فظن ثابت ان هذا المتن السند



او بقیته فكان یحدث به منفصلا او مدمجا
 له فی المتن وهو غفلة او غلطة منه نسات من
 سلامة صدره ومرت الى غیر بحيث اشرت
 حد ثافواه عنه کثیر **وقد اتت** هذه المنظومة
عاجز المکنون سميتها منظومة **البيتوني** ليطابق
 التسمية الواقع ولم اف له على اسم ولا ترجمة ولا
 هو منسوب اليه **فوق الثلاثين** باريغات **اسماها**
 المراد بها ما يشمل انواع المندرجة تحت الاقسام
 كما سبق **ثم بخير ختمت** ثم انشئت اسماءها الواقف
 على هذه الرسالة على خطأ او زلل ان تلتحق بها

في جانا طرا لها بعين الرضا
فأفتح لها باب اعتذار ان فسد معنى واول مواعدا واوردا

ولم

ولله در ابن الوردی حيث يقول **٢ ١٧ ٢٠**
 قال الناس لم ينصفوا فی العلم **لكن** يصبر واحد فاللهم
ما صنفوا الا رجاء الاجر **والدعوات** وجميل الذكر
الكن قد يت جسمه ابل اجسده **ولا يضيع** الله جمالا احد
وانه عند قول كل قائل **وذو الجاه** من نفسه في شغل
 وقد طالت عليها شرح الفية العرفي لمصنفها
 وشرحها الشيخ الاسلام وشرح النجاة لمصنفها
 وبعض حواشيها والفية السيوطي وانما
 الدراية له وقد فرغت من تنويعها في يوم
 عاشور سنة ثمانين والف وحبسا الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **والله** على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني

